جَمْع سالم

قصة جَمْع سالم لثروته في سويسرا وعودتها إليه بعد سنوات التجميد

Public Eye

1 - ملخص تنفيذي 3
2 - الرابط السويسري. محاسيب مبارك يفضلون سويسرا 7
2.1 - حسين سالم، الرجل الذي بدأ دون شيء ثم أصبح ملياردير‌ًا 8
2.2 - صداقة سالم المربحة مع مبارك 8
2.2.1 - قضية ميدور 8
2.2.2 - قضية غاز شرق المتوسط: شراء بثمن بخس وبيع بسعر كبير 9
2.2.3 - حلوٌ ورخيص. فيلات مبارك في شرم الشيخ 10
2.3 - رجل قوي في جبال الألب 10
2.4 - محاكمات حسين سالم بعد الثورة 11
3 - التعاون الصعب بين السلطات القضائية المصرية والسويسرية 13
4 - خمسة أعوام بعد الربيع العربي: فك التجميد يبدأ 15
5 - المحاكمات في مصر وقصورها 17
6 - التصالح الغامض بين حسين سالم والحكومة المصرية 19
7 - والفائز هو... البنوك السويسرية 21
8 - دروس وتوصيات 23

إهداء إلى روح الصحفية دافني جاليزيا، التي اغتيلت في مالطا يوم 16 أكتوبر 2017،
ثمنًا لقيامها بتحقيقات استقصائية لكشف ممارسات الفساد في بلدها.

جَمْع سالم. قصة جَمْع سالم لثروته في سويسرا وعودتها إليه بعد سنوات التجميد.
تقرير لمنظمة Public Eye (سويسرا) والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية (مصر)، أكتوبر 2017، عدد الصفحات: 32.
| **كتابة وبحث** أسامة دياب وأوليفييه لونجشو | **تحرير** رافايل دو ريدماتن و جيرالدين فيريت وإدوارد هاريس | **ترجمه للعربية** محمد حمامة | **تصميم** كارين هاتر ومحمد جابر | **مراجعة اللغة العربية** أحمد الشبيني

صورة الغلاف: متظاهرون يحملون رسم كاريكاتيري للرئيس السابق حسني مبارك يحمل «أموال الشعب» في ميدان التحرير في القاهرة يوم 8 أبريل 2011. © أسماء وجيه/وكالة رويترز

التقرير متاح أيضًا بالإنجليزية على: https://www.publiceye.ch/de/FailedRecovery

PUBLIC EYE شارع تشارلز ديكينز 4، CH-1006، لوزان، سويسرا | تليفون: 03 03 620 21 (0)41+
فاكس: 00 03 620 21 (0)41+ | CCP-10-10813-5 | www.publiceye.ch | contact@publiceye.ch

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية 14 شارع السراي الكبرى، جاردن سيتي، القاهرة، مصر
تليفون: 60197 279 أو 60158 279 (202)+ | www.eipr.org | www.eipr.org/en | eipr@eipr.org

1
ملخص تنفيذي

استقال حسني مبارك في 11 فبراير 2011. تلعب حقيقة أن مبارك نفسه وحاشيته ومسؤولي نظامه الحاكم المنصرم كدَّسوا أموالًا هائلة طوال مدة حكمهم غير الديمقراطي الطويل دورًا محوريًّا في فهم الثورة المصرية. خلال التظاهرات في مصر، كانت هتافات مثل: «يا مبارك يا طيار، جبت منين 70 مليار»؟ تتردد في الشوارع، وذلك بعدما نشرت صحيفة الجارديان تقريرًا قدرت فيه حجم ثروة مبارك بهذا الارتفاع. استقبلت كميات الأموال التي يُفترض أن مبارك أو محاسيبه كدَّسوها كدليل على أن هذه الأموال ببساطة كانت مسروقة. رفع هذا آمال الشعب المصري بشكل كبير، والذي توقع مصادرة هذه الأموال وإعادتها لصالحه بشكل سريع. ظهرت العديد من المبادرات في مصر بعد 2011 للعمل على تعقب هذه الأصول واستردادها. نوقشت مواضيع نهب مبارك والفساد بشكل دائم في وسائل الإعلام ومنافذ المجتمع المدني والفعاليات، وحتى في النقاشات الحكومية.

حظي الربيع العربي بتأثير كبير تجاوز الحدود المصرية أو التونسية أو الليبية بكثير. في سويسرا، كما في دول أوروبية أخرى، تابع الرأي العام والإعلام ما يحدث باهتمام، آملين في أن يفتح الحراك الاجتماعي والحكومات الجديدة الباب أمام ديمقراطية أقوى. واستُقبلت أنباء الأموال التي اختلستها الأنظمة السابقة والمعركة ضد الفساد المتفشي ـ والتي يُعتقد أنها أحد أهم الأسباب وراء سقوطها ـ بشكل إيجابي وصنعت عناوين الأخبار طوال شهور.

تفاعلت الحكومة السويسرية بشكل سريع بعد الثورة المصرية. يوم سقوط مبارك، أصدر المجلس الفيدرالي السويسري قرارًا بتجميد كل الأصول التي يمتلكها 12 شخصًا من بينهم مبارك بالإضافة إلى حاشيته المقربين[1]، تمامًا كما فعلت في حالة تونس قبلها بأسابيع. بعدها بفترة وجيزة، كشف الإعلام إشارات أولية عن الحجم الحقيقي للأموال التي تنتمي إلى مبارك أو أحد محاسيبه، والتي أودعت في حسابات في بنوك سويسرية أو انتقلت من خلالها. تصاعد حجم الأموال خلال وقت قصير إلى 700 مليون فرنك سويسري (حوالي 650 مليون دولار أمريكي وقتها). وأظهرت هذه الكشوفات أن المركز المالي السويسري استُخدم طوال عقود كحاضنة لصفقات مشبوهة قام بها مسؤولون مصريون رفيعو المستوى أو رجال أعمال مقربون منهم.

مسار زمني

مصر ■ سويسرا ■

11 فبراير 2011
حسني مبارك يستقيل. في اليوم ذاته، المجلس الفيدرالي السويسري يأمر بتجميد أصول 12 شخصًا في قائمة من مبارك وحاشيته المقربين

3 مايو 2011
السلطات الفيدرالية السويسرية تقول إن أموالًا بقيمة 410 ملايين فرنك سويسري تم تجميدها

11، 12 مايو 2011
سويسرا ترسل خبراء شرعيين في زيارة إلى القاهرة

18 مايو 2011
مكتب النائب العام السويسري يفتح تحقيقه الخاص في غسيل الأموال المصرية

أغسطس 2011
مكتب النائب العام السويسري يرسل أول طلب للمساعدة القانونية المتبادلة إلى مصر. بحلول عام 2016، سيبلغ عدد الطلبات التي أرسلتها سويسرا 30 طلبًا

سبتمبر 2011
مكتب النائب العام السويسري يوسع نطاق تحقيقه ليشمل احتمالية وجود منظمة إجرامية

2011 — 2012

سويسرا لم تكن الدولة الوحيدة التي استُخدمت بهذا الشكل، كما أنها لم تكن الوحيدة التي جمدت أموالًا يمتلكها محاسيب مبارك. كما عُرف لاحقًا، حُددت أصول تعود إلى نظام مبارك وتبلغ قيمتها 135 مليون دولار أمريكي على الأقل وتقرر تجميدها في المملكة المتحدة على سبيل المثال[2]. كما اكتُشفت أصول أخرى وجُمدت على الأقل في إسبانيا وهونج كونج وفرنسا وقبرص وكندا[3]. تجاوز مجموع الأموال مليار دولار، وكان هذا على الأرجح مجرد جزء من رقم أكبر. وكما هو معتاد في قصص الفساد الكبيرة، تتحول الأصول غير الشرعية خلال حسابات في مختلف البنوك في المراكز المالية الكبرى في العالم، وتختفي على الأرجح وراء شبكات من شركات أوفشور وأدوات أخرى تضمن السرية لإخفائها.

جاء رد فعل الرأي العام والإعلام السويسري قويًّا أيضًا. لأكثر من عقد، حاولت السلطات وممثلو القطاع البنكي السويسريين التخلص من سمعة سويسرا السيئة كملاذ للأموال غير الشرعية عبر التأكيد على أن نظام مكافحة غسيل الأموال في سويسرا «أحد أكثر [الأنظمة] صرامة في العالم»[4]. في يناير 2011، وقبل أسابيع من استقالة مبارك، قال جيمس نيسون، المتحدث باسم رابطة البنكيين السويسريين (SwissBanking) في حوار مع صحيفة فاينانشيال تايمز إنه: «لا يمكن أن يقبل أي بنك سويسري أموالًا من زعماء دول فاسدين عن سابق معرفة. ببساطة، المخاطرة بالسمعة أكبر مما تُحتمل»[5]. وبالطبع، ألقت الكميات الهائلة من الأموال التي جُمدت في سياق الربيع العربي من مصر وغيرها من الدول العربية بظلال من الشك حول مثل هذه التصريحات. وتسببت الفجوة بين البيانات الرسمية وبين الواقع في إشعال الجدالات السياسية بشكل كبير خلال السنوات التي تلت حول السياسة المالية السويسرية، وسرية البنوك، وغسيل الأموال.

لكن ماذا حدث للأموال المصرية التي جُمدت في حسابات بنكية سويسرية؟ على الرغم من كل الآمال التي تصاعدت خلال عام 2011، لم يَسِرْ الأمر على ما يرام. انطلقت في البداية إجراءات جنائية في كل من مصر وسويسرا. هذه الإجراءات معقدة وقد تستغرق أعوامًا. ومع مرور الوقت، وتغير الأولويات السياسية في مصر وسويسرا، انخفض اهتمام الرأي العام بالمسألة تدريجيًّا. وبعد ستة أعوام من الربيع العربي، ارتفع الستار عن أول الأمور المحبطة. نشر مكتب النائب العام السويسري بيانًا صحفيًّا في ديسمبر 2016 أعلن فيه رفع الحظر عن كمية كبيرة من الأموال التي جُمدت وقت الربيع العربي (180 مليون فرنك سويسري، ما يقرب من 183 مليون دولار أمريكي). لم يحز الخبر اهتمامًا يذكر من وسائل الإعلام، الأمر الذي يتناقض مع التغطية الإعلامية الكبيرة في 2011.

رفع الحظر عمَّا يقرب من ربع الأموال المصرية المجمدة في سويسرا تسبب في مرارة كبيرة، بخاصة في ظل عدم وجود أي إدانة للأفراد الذين راكموا الأموال في حسابات بنكية في سويسرا أو الوسطاء الماليين الذين ساعدوا هؤلاء الأفراد على إخفاء تلك الأموال. أظهر هذا أن الإجراءات التي انطلقت بعد الربيع العربي قد تنتهي إلى الفشل. لكن الأمر لا يتوقف عند هذا. بحسب مذكرة أرسلتها السفارة السويسرية في القاهرة إلى وسائل الإعلام في سبتمبر 2017، أبلغت السلطات القضائية السويسرية النائب العام المصري في 28 أغسطس 2017 تعليق إجراءات المساعدة القانونية المتبادلة ـالتي بدأت في أعقاب الثورة المصريةـ «دون أن تسفر عن نتائج ملموسة»[6]. طبقًا للقانون الدولي، تحتاج السلطات السويسرية إلى أن تثبت أن الأموال المجمدة جاءت بشكل مخالف للقانون كي تتمكن من مصادرتها وإعادتها. يتطلب فعل هذا استجلاب معلومات كافية أو حكم إدانة من مصر من خلال المساعدة القانونية المتبادلة لإثبات أن مصدر الأموال المجمدة غير شرعي. تظهر المذكرة المنشورة في سبتمبر 2017 بوضوح أنه لا يمكن استرداد الأصول التي ما زالت مجمدة في سويسرا عبر الآليات المعتادة السائدة في مثل هذه القضايا. وبالتالي، في ظل عدم وجود آليات بديلة، من المرجح رفع الحظر قريبًا عن حوالي 400 مليون فرنك سويسري ما زالوا مجمدين في سويسرا إلى اليوم.

أين كان الخطأ إذن؟ السؤال محوري، ليس فقط لمصر أو سويسرا، ولكن على مستوى أكثر عمومية. طوال أكثر من عقدين، تنامى الإجماع الدولي حول ضرورة ملاحقة الفساد عالي المستوى، وأن مسؤولية هذا الأمر تقع على كلٍّ من

لكن ماذا حدث للأموال المصرية المجمدة في سويسرا؟ رغم كل الآمال المعلقة منذ عام 2011، لم يَسِرْ أيٌّ من الأمور وفقًا للخطة

12 ديسمبر 2012
محكمة سويسرية تمنع عن مصر إمكانية الحصول على الملفات

6 سبتمبر 2012
إضافة أسماء حسين سالم وبعض أقاربه إلى قائمة التجميد السويسرية، والتي ضمت 31 شخصًا. لدى سويسرا الآن 693 مليون دولار أمريكي من الأموال المجمدة التي ترتبط بنظام مبارك

2 فبراير 2013
محامو سالم في سويسرا يحاولون رفع التجميد عن أمواله، لكن السلطات السويسرية ترفض الطلب

2013 2014 2015

الدول التي تخرج منها الأموال غير المشروعة والدول التي تستقبلها. وزير الخارجية السويسري ديديه بورخالتر أصدر تصريحًا بهذا الخصوص بعد أسبوع واحد من قمة مكافحة الفساد البريطانية والتي عقدت في لندن في 2016، بقوله إن: «تدفق أموال الفساد من الجنوب إلى الشمال ليس بسبب مسؤولية الطغاة فقط، وإنما يحدث لأن الدول المتقدمة اقتصاديًّا ليس لديها تشريعات تمنع حدوث هذا أيضًا. وبالتالي، فإن المسؤولية مشتركة»[7]. تميل السلطات السويسرية إلى وصف سياساتها لرد الأموال المنهوبة على أنها: «تقدمية جدًّا» وأحيانا تبالغ من نجاحاتها فيما يخص مسألة رد الأموال المنهوبة بإعلان أن: «الأموال القذرة لم تعد مرحبًا بها في سويسرا»[8]، وبالرغم من ذلك، تورطت البنوك السويسرية في قضايا كبيرة في الدول العربية وأوكرانيا ونيجيريا والبرازيل وماليزيا في السنوات الأخيرة.

تزايدت أهمية استرداد الأموال كموضوع للنقاش الدولي خلال الأعوام الأخيرة، وانعقدت القمم الدولية بشكل منتظم لمناقشة أفضل الإجراءات لمصادرة أصول الأنظمة الكليبتوقراطية الفاسدة وإعادتها. ومع ذلك، وحين تحين ساعة العمل، تظل النتائج العامة غير مُرضية، فجزء صغير جدًّا من الأموال المرتبطة بجرائم الفساد التي تقدر بـ 20-40 مليار دولار التي تنزح من موطنها الأصلي سنويًّا تم مصادرتها في العشر السنوات الأخيرة وجزء أصغر تم رده. ما زلنا نفتقد بعض المعلومات الأساسية عن السياسات والإجراءات والنتائج المرتبطة بعملية تجميد الأموال المنهوبة وردها. يقدم هذا التقرير دراسة حالة يُؤمل أن تساهم في سد هذه الثغرة. ونؤمن بأن عملية استرداد الأصول رفيعة المستوى التي بدأت بين مصر وسويسرا بعد سقوط مبارك قد تُوفّر فهمًا أعمق لصعوبات عمليات استرداد الأصول وفرصة لتعلم دروس أكبر.

يكشف هذا التقرير عن معلومات لم تُنشر من قبل. تتعلق هذه المعلومات الجديدة بشكل أساسي بالمستفيد الأكبر من الأموال التي رُفع الحظر عنها في ديسمبر 2016 وهو حسين سالم، أحد أشهر محاسيب مبارك. كما تشير إلى نشاطات مصرية في شركاته السويسرية بأموال عامة مصرية، وغياب العقوبات من جانب السلطات السويسرية فيما يتعلق بالوسطاء الماليين السويسريين الذين تورطوا في هذه الصفقات حتى الآن. المعلومات الجديدة ليست هي فقط ما يطرحه التقرير، لكنه يعيد بناء قصة لم تُحكَ بشكل شامل من قبل. ليس الأمر سهلًا، فالإجراءات الجنائية ما زالت مستمرة وتسبب هذا في ندرة المعلومات حولها. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن الأجزاء الأهم في القضية ما زالت غامضة، فإنه يمكن تتبعها عبر مجموعة التقارير الصحفية المهمة التي نشرت بين عامي 2011 و 2014 حول قضية استرداد الأموال. كما صدرت قرارات قضائية بخصوص المعلومات ذاتها في كلٍّ من مصر وسويسرا. وعلى الرغم من أنها تكشف فقط عن أجزاء صغيرة من قصة أكبر، فإنها تسلط الضوء على الأسباب التي أدت إلى النتائج المخيبة للآمال في عملية استرداد الأموال حتى هذه اللحظة.

> إذا لم يتلقَ الوسطاء الماليون رسالة قوية بأنهم سيتعرضون لملاحقة وأحكام قضائية ملائمة إذا قبلوا بمثل هذه الأموال فسيستمر اكتشاف أصول غير شرعية في المراكز المالية الكبرى

لا بد من التأكيد على أحد أكبر الإحباطات في هذه العملية. حين تفشل عملية إثبات عدم قانونية الأموال في دول المصدر، فإن القانون السويسري لا يسمح بمقاضاة الوسطاء الماليين بتهم غسيل الأموال. يتسبب هذا في مشكلة كبيرة: إذا لم يتلقَ الوسطاء الماليون رسالة قوية بأنهم سيتعرضون لملاحقة وأحكام قضائية ملائمة إذا قبلوا بمثل هذه الأموال، فسيستمر اكتشاف أصول غير شرعية في المراكز المالية الكبرى في المستقبل على حساب هؤلاء الذين حرموا منها: شعوب دول المصدر الأكثر فقرًا.

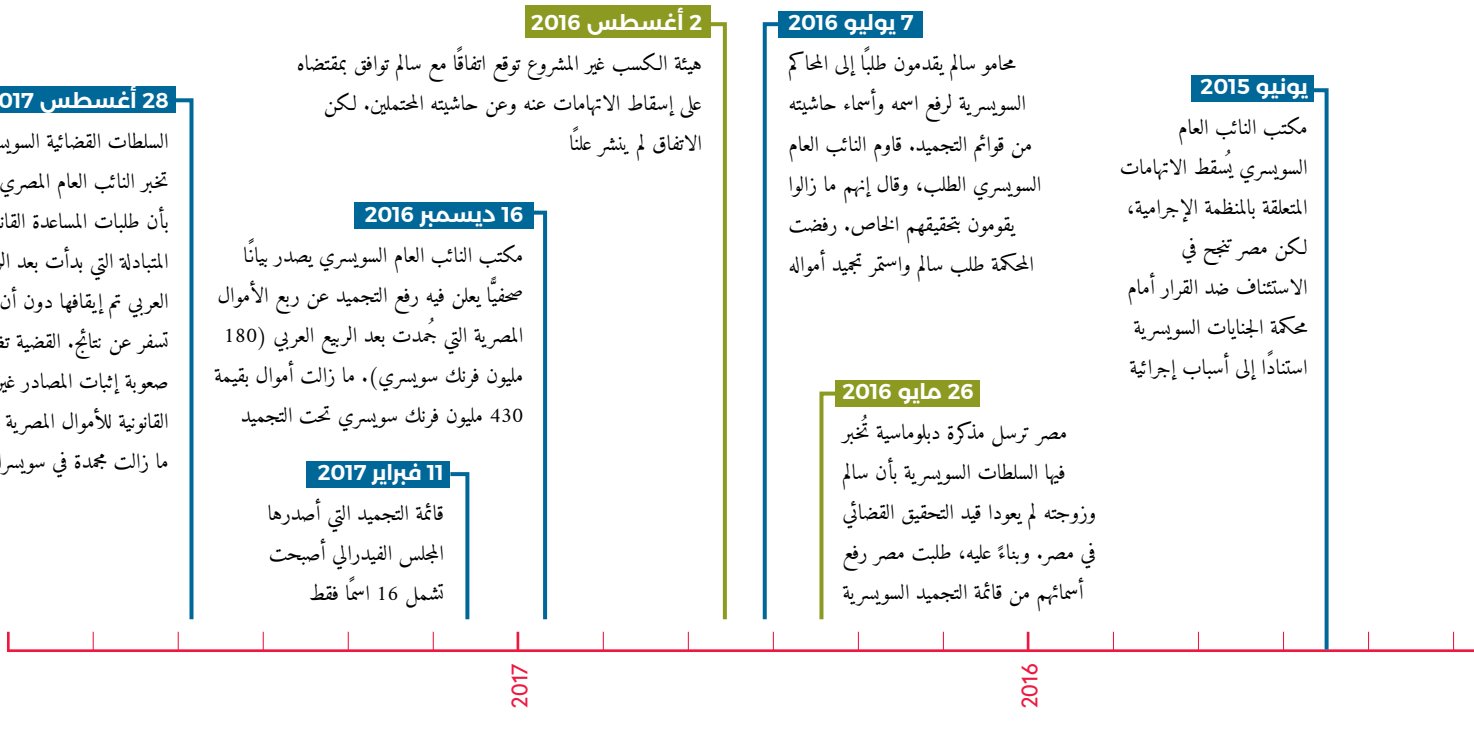

© Reuters

2

الرابط السويسري - محاسيب مبارك يفضلون سويسرا

بعد ساعات من استقالة مبارك في 11 فبراير 2011، أصدرت الحكومة السويسرية قرارًا بتجميد أصول قائمة من 12 شخصًا شملت مبارك نفسه والمقربين من حاشيته[9]. طبقًا للقرار، على كل بنك سويسري يحتوي أصولًا يمتلكها أيٌّ من هؤلاء الأشخاص أن يقوم بتجميدها فورًا وإخطار السلطات الفيدرالية السويسرية. وفي 3 مايو 2011، أعلنت الأخيرة عن اكتشاف 410 مليون فرنك سويسري يمتلكها أفراد على هذه القائمة وتجميدها[10]. تصدرت هذه الأنباء عناوين الأخبار بسبب سرعة استجابة السلطات السويسرية، وبسبب اكتشاف أن هذه الأموال دخلت إلى حسابات بنكية سويسرية على مستوى كبير عبر فترة طويلة.

صندوق 1

قرارات التجميد السويسرية

منذ الثمانينيات، أصدرت السلطات السويسرية في مناسبات مختلفة عدة قرارات بتجميد أصول أجنبية. حدث هذا للمرة الأولى عام 1986 مع أموال الرئيس الفلبيني الأسبق ماركوس. اعتمدت هذه القرارات على مادة في الدستور الفيدرالي السويسري تسمح للحكومة بتبني إجراءات استثنائية وتجاوز البرلمان في حال ما تطلبت «مصلحة الدولة» هذا. يعني هذا أن قرارات التجميد لم تكن مستندة إلى قانون محدد. لكن في 2015، أقرَّ البرلمان قانونًا لتنظيم العملية. (انظر صندوق 2 بالأسفل)

لكن هذا لم يكن مفاجئًا بسبب العلاقات الوثيقة التي ربطت المسؤولين المصريين بسويسرا، على الأقل بدرجة ما. حتى قبل استقالة مبارك، تناولت تقارير صحفية عدة هذه العلاقة. على سبيل المثال، سلط تقرير صحفي نُشر في 31 يناير 2011 الضوء على «مديري مبارك الرئيسيين»[11] الذين عملوا مع شركات سويسرية وحظوا بعلاقات مع بعض البنوك في جنيف. وليد شاش يأتي ضمن هؤلاء البنكيين الذين يذكرهم التقرير، والذي كان ـ وما زال ـ يعمل كمدير في بنك UBP في جنيف. تبوأ شاش مقعدًا في مجلس إدارة مؤسسة تعمل في جنيف وتحمل اسم: «حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام». كما تبوأ مقعدًا في مجلس إدارة مؤسسة سويسرية أخرى اسمها: «معهد دراسات السلام»، التي كان لسوزان مبارك مقعدًا فيها أيضًا[12]. وبينما وصف البنك هذا بمشاركة خيرية خاصة، فإن صحيفة سويسرية وصفت شاش بأنه: «خادم لزوجة الديكتاتور»[13]. كما تكشفت أيضًا علاقته بالبنك الاستثماري «المجموعة المالية هيرميس» والتي امتلك أبناء مبارك أسهمًا فيه[14].

وفي 12 فبراير 2011، اليوم التالي لاستقالة مبارك، كشف تقرير صحفي عن تفاصيل أكبر تتعلق بحسابات بنكية تعود إلى مبارك نفسه في بنك UBS السويسري[15]. كما ذُكر أيضًا حساب بنكي في الفرع السويسري من البنك الفرنسي بي إن بي باريباس. ومع مرور الوقت، تراكمت الأدلة على علاقات آل مبارك بسويسرا. في وقت لاحق عام 2011، ادَّعى وزيرُ عدلٍ مصري أن ابني الرئيس المخلوع حسني مبارك يمتلكان 215 مليون يورو (حوالي 300 مليون فرنك سويسري) في حسابات بنكية سويسرية[16]. ولم ينكر محامي مبارك السويسري حجم الأموال لكنه قال إنها: أموال «قانونية»[17]. وكشفت السلطات القضائية المصرية عنها في 2011، عن امتلاك ابني مبارك حسابًا بنكيًّا واحدًا على الأقل في بنك كريدي سويس بجنيف يحوي أموالًا تصل قيمتها إلى 300 مليون دولار أمريكي (300 مليون فرنك سويسري). افتتح هذا الحساب في عام 2005[18]. وتطول قائمة المسؤولين أو المحاسيب المصريين الذين يمتلكون حسابات بنكية سويسرية. على سبيل المثال، في 2015، كشفت تسريبات سويسليكس بواسطة الاتحاد الدولي للمحققين الصحفيين عن امتلاك وزير التجارة والصناعة السابق رشيد محمد رشيد حسابًا بنكيًّا في فرع بنك HSBC بجنيف بحصيلة بلغت قيمتها 31 مليون دولار أمريكي خلال عامي 2006-2007[19].

لكن اسمًا واحدًا يحتل صدارة قائمة المقربين من مبارك الذين تكشفت علاقاتهم مع سويسرا: قطب الأعمال حسين سالم. في 17 فبراير 2011 وبعد أقل من أسبوع من استقالة مبارك، بدأت تقارير صحفية في كشف علاقات سالم في سويسرا[20]. كما تكشف أيضًا أن سالم أقام لفترة قصيرة هناك بعد الثورة بقليل قادمًا من دبي والتي وصلها بعد مغادرته ألمانيا، وهو ما يفتح الباب أمام احتمالية أنه قابل شركاء عمله هناك واتَّخذ احتياطات لتأمين ثروته بعد الثورة.

كقاعدة، من الشائع في قصص الفساد الكبرى وجود أفراد يعملون كوكلاء للأشخاص ذوي الحساسية السياسية أو المقربين منهم، ويتمكنون من تحقيق الثراء في ظل أنظمة معينة، فقط بسبب امتلاكهم العلاقات المناسبة. يقومون بهذا بفضل المجاملات السياسية التي تُمنح على حساب الدولة والمنافسين المحتملين. الجنرال أباشا، رئيس نيجيريا من عام 1993 إلى 1998 كان أحد أكبر الأمثلة الكلاسيكية الصارخة على هذا. كان أباشا مُسَجَّلًا كمالك مستفيد في ثلاثة حسابات بنكية فقط من أصل 130 حسابًا بنكيًّا استخدمتها منظمته الإجرامية. يمتلك باقي الحسابات وكلاء أو وسطاء أو أقارب أو شركاء عمل تربَّحوا من علاقتهم بالديكتاتور النيجيري[21]. في بعض الأحيان، يُستخدم الوكلاء لإخفاء المالك الحقيقي للأصول. وفي أحيان أخرى، يقومون بأعمالهم الخاصة مع منح نصيب من مكاسبهم إلى المسؤول المناسب.

حسين سالم حالة مثالية للنوع الأخير. صديق حميم لحسني مبارك الذي بدأ دون شيء وأصبح في 2010 أحد أقوى رجال الأعمال في مصر والذي جاء نجاحه الغامض من صفقات سياسية مشبوهة نُفذت على حساب المال العام المصري. وخلال السنوات التي تلت الربيع العربي، أصبح سالم هدفًا مركزيًّا للتحقيقات التي بدأت في مصر وخارجها حول محاسيب مبارك. وتصدرت القضايا التي رُفعت ضده عناوين الأنباء داخل مصر وخارجها لفترة طويلة. ولأن كمية كبيرة من الأموال المصرية التي رُفع عنها التجميد في 2016 تعود إليه، يصبح ضروريًّا الكشف عن الرجل وأعماله والإجراءات التي واجهها أولًا.

2.1 - حسين سالم، الرجل الذي بدأ دون شيء ثم أصبح ملياردير[1].

على الرغم من أن ثورة يناير فتحت صندوقًا أسود ظل مغلقًا لمدة طويلة بخصوص نظام مبارك ومحاسيبه، يظل حسين سالم شخصية غامضة. حتى المعلومات البسيطة بخصوص مكان وتاريخ مولده تظل موضع خلاف. بعض الصحفيين في صحيفة الأهرام، أكبر الجرائد الحكومية المصرية، كتبوا بروفايل عنه بعد الثورة مباشرة. حتى بالنسبة إليهم، كان من الصعب إيجاد معلومات عن الرجل. هذا هو ما جاء فيه:

«اللافت أن أيًّا من أقسام المعلومات في كبري دورنا الصحفية لم يفتح ملفًّا شخصيًّا باسم حسين سالم إلا في فبراير عام 2011 فقط, وبعد ثورة 25 يناير وإعلان هروبه إلى الخارج. وحتى الموسوعة القومية للشخصيات المصرية البارزة الصادرة عن هيئة الاستعلامات التزمت الصمت عنه، مع أنها تضمنت سِيَرًا لأربعة وستين من رجال الأعمال المعاصرين ضمن 4269 شخصية عامة في طبعتها الثانية عام 1992، عندما كان الرجل في عنفوان النفوذ ويُشار إليه بالبنان في أوساط الحكم والبزنس.

فقط يمكن بمجهود استثنائي العثور على اسم الرجل أو نجله خالد بصعوبة في متون أخبار بصفحات الرياضة وبخاصة ما يتعلق بـ الجولف أو السياحة أو البترول, وفي عدد محدود جدًّا من الصحف المصرية والعربية. وكأن تعليمات نافذة من سلطة مقتدرة قاهرة صدرت بإبقاء الرجل وأسرته بعيدًا عن الأضواء وفي مأمن من الصحافة والصحفيين. واللافت في هذا السياق أننا لم نعثر إلا على حوار صحفي واحد له في الصحافة المصرية، وتحديدًا في جريدة العالم اليوم الاقتصادية بعدد 17 مارس 2007»[22].

يفترض الخيال الشعبي لكثير من المصريين أن سالم كان يعمل ضابطًا سريًّا للمخابرات في شبابه قبل أن يصبح رجل أعمال. وعلى الرغم من أنه كان «مدنيًّا» طوال حياته، إلا أن مسألة كونه ضابطًا للمخابرات قد تحوي بعض الصواب[23].

حسين سالم المولود في مدينة القاهرة عام 1933 أصبح واحدًا من أثرى أثرياء مصر بحلول عام 2011. في هذا الوقت، قدرت صحيفة التليجراف ثروته وثروة عائلته بـ 4 مليار دولار[24]. وُصف سالم بأنه: «أحد أكثر رجال الأعمال سرية في مصر» أو بأنه «دوبلير مبارك»[25]. تخرج سالم في كلية التجارة بجامعة القاهرة عام 1956. بحسب تقرير صحيفة الأهرام، عمل سالم أولًا في صندوق دعم النسيج براتب شهري متواضع بلغ 18 جنيهًا (51 دولارًا أمريكيًّا بحسب سعر الصرف وقتها)، أو ما يعادل 445 دولارًا أمريكيًّا بأسعار اليوم. خطا الرجل الذي سيصبح لاحقًا أهم أثرياء مصر خطواته الأولى في دوائر السلطة عام 1963. بحسب قصة الأهرام، قابل سالم في هذا العام أمين هويدي، والذي كان سفيرًا لمصر في المغرب وقتها وأصبح لاحقًا وزيرًا للدفاع ورئيسًا للمخابرات. وحين عُين سفيرًا لمصر لدى العراق في العام ذاته، أحضر هويدي سالم معه للعمل كمدير فرع للشركة العربية في بغداد. ربما كان هناك حيث بدأ سالم نشاطات أعماله وبنى بشكل سريع علاقاته بطاقم العاملين بالسفارة المصرية في بغداد.

حين عاد هويدي إلى مصر لرئاسة المخابرات، أحضر سالم معه مرة أخرى. أرسل هويدي سالم في بعثات إلى دول الخليج والتي بدأ فيها علاقات قد تصبح محورية في صعوده كرجل ثري. وبعد وصول السادات إلى السلطة عام 1970، خضع هويدي للإقامة الجبرية كجزء من حملة السادات ضد أعضاء نظام ناصر المقربين، ويُعتقد أن سالم قطع علاقته به وأصبح جزءًا من نظام السادات الجديد. وطبقًا لتقرير صحيفة الأهرام، أصبح سالم رئيسًا لمجلس إدارة شركة الإمارات العربية التجارية اعتمادًا على علاقاته. عملت الشركة كمستورد للمواد الغذائية لدولة الإمارات العربية. ويُعتقد أنه بحلول هذا الوقت، بدأ سالم في مراكمة ثروته الضخمة.

عاد سالم من الإمارات إلى مصر بحلول عام 1977. تقول الإشاعات: إن هذا كان بسبب تصاعد الخلافات بين مصر وعدد من الدول العربية بسبب توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل[26]. مع هذا، تمكن سالم من زيادة ثروته بسبب معاهدة السلام. بعد توقيع المعاهدة، بدأت الولايات المتحدة إمداد مصر بمعدات عسكرية كجزء من برنامج المساعدات. أسس سالم شركة اسمها: EATSCO التي حصلت على حق توريد شحنات أسلحة من أمريكا إلى مصر في عام 1979. ولا يُعرف كيف تمكن سالم من الفوز بهذه الصفقة الحيوية. لم يمر وقت كثير قبل أن يتورط سالم في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات في قضية فساد كبرى تتعلق بشركة EATSCO أمام المحاكم الأمريكية بسبب تسليمه البنتاجون فواتير مزيفة. اعترف حسين بالذنب في تحصيل قيمة أموال زائدة من البنتاجون بقيمة 8 مليون دولار. طبقًا لأوراق القضية، قدمت EATSCO فواتير مزيفة تخص 34 شحنة بين عامي 1979 و1981 (انظر ملحق 1).

لكن هذه الصفقة الحيوية لم تكن الميزة الوحيدة التي مُنحت لسالم كنتيجة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها مصر في أواخر السبعينيات والثمانينيات.

2.2 - صداقة سالم المربحة مع مبارك

على الرغم من أن صفقات سالم كانت سرية وقت عقدها، فإن بعض المعلومات ظهرت نتيجة لقضايا مكافحة الفساد في مصر بعد الثورة. الخاصية الأبرز في كل هذه الصفقات هي أن سالم تمكن من جني مئات الملايين من الدولارات دون قيمة حقيقية يقدمها في عملياتها. يطرح هذا تساؤلات بخصوص دور سالم الحقيقي خصوصًا وأن معظم صفقاته تتعلق بأصول وبنوك وشركات عامة. واعتمادًا على أوراق المحاكم المصرية، تمكّنا من تجميع معلومات تسمح بعرض ثلاث عمليات كبرى تمكن سالم من جني أرباح هائلة فيها بسبب قربه من نظام مبارك، وتظهر المعلومات شكوكًا حول الطريقة التي تمت بها تلك العمليات، وهي نتيجة تتناقض بشدة مع النهاية المحبطة للإجراءات الجنائية التي بدأت ضد سالم في مصر.

2.2.1 - قضية ميدور

دخل سالم قطاع الطاقة عبر تأسيس شركة اسمها ميدور مع شريك إسرائيلي اسمه يوسف بن مايمان عام 1994. تأسست الشركة في الإسكندرية بقرار من وزير الاقتصاد. في هذا الوقت، كانت ميدور تدير أحد أكثر معامل تكرير البترول تقدمًا في إفريقيا[27]. تأسست الشركة برأسمال بلغ 300 مليون دولار، شارك سالم فيها بنسبة

40% عبر شركته السويسرية ماسكا، وهي شركة سنعود إليها لاحقًا. وبين عامي 1998 و2001، باع سالم أسهمه في شركة ميدور على أربعة مراحل بقيمة زادت على قيمتها الاسمية بنحو 50 مليون دولار أمريكي على الرغم من أن الشركة لم تحقق أي أرباح منذ تأسيسها وحتى باع سالم أسهمه فيها[28]. اشترى هذه الأسهم شركة NBF Cayman المحدودة، وهي شركة أوفشور سرية يمتلكها البنك الأهلي المصري[29]، أقدم وأكبر البنوك العامة المصرية، والذي كان بمثابة البنك المركزي المصري منذ عام 1951 وحتى تأسيس البنك المركزي بشكل منفصل عام 1960. مدحت يوسف، الرئيس السابق لشركة ميدور، أخبر صحيفة المصري اليوم بأن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية دفع المملكة العربية السعودية إلى وقف إمداد بترول خام إلى أي معمل تكرير يشارك فيه إسرائيليون، وهو ما تسبب في خسائر للشركة خصوصًا وأن معمل التكرير التابع لها كان مصممًا بشكل خاص للبترول الخام السعودي[30]. ويظل من غير المعروف الأسباب التي تمكن من خلالها ملاك الشركة من بيع أسهمهم فيها لبنك تمتلكه الحكومة بقيمة تتجاوز بكثير قيمتها الاسمية ما أدى إلى حصولهم على كمية هائلة من الأرباح على حساب المال العام حتى قبل البدء في العمل، على الرغم من وضعهم الضعيف بسبب الموقف السعودي.

2.2.2 - قضية خط غاز شرق المتوسط: شراء بثمن بخس وبيع بسعر كبير

قضية فساد أخرى تكشفت بعد الثورة كانت تورط حسين سالم في فضيحة تصدير الغاز، والتي اتهم فيها مسؤولون سابقون من بينهم سامح فهمي بتبديد أموال عامة عبر بيع غاز طبيعي لشركة شرق المتوسط للغاز ـوهي شركة أخرى يمتلكها سالمـ بأقل من سعره بالأمر المباشر دون مناقصة بغرض إعادة بيعه لشركة الكهرباء الإسرائيلية. ولم يتضح سبب اختيار شركة شرق المتوسط للغاز لتشتري الغاز أولًا من شركة الغاز المصرية المملوكة للدولة قبل بيعها مرة أخرى للشركة الإسرائيلية، وسبب عدم بيع الغاز للشركة الإسرائيلية مباشرة لزيادة الأرباح دون اعتماد على وسيط، خصوصًا وأن شركة شرق المتوسط لم يكن لديها أي عمليات تشغيلية حقيقية.

طبقًا لشهادة عبد الخالق عياد، الرئيس السابق للهيئة العامة للبترول، في قضية تصدير الغاز، طلب سالم في إبريل 2000 من سامح فهمي، وزير البترول وقتها، شراء غاز طبيعي بنية تصديره إلى تركيا وإسرائيل بسعر 1.5 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية[31]، على أن يظل السعر دون تغيير طوال مدة العقد. ومن الضروري ملاحظة أن سالم كان شريك فهمي في شركة ميدور قبل أن يصبح الأخير وزيرًا للبترول، وهي حالة واضحة من تضارب المصالح.

وفي شهادة أخرى لمحمد كامل العيسوي[32]، وكيل أول وزارة البترول لشؤون الغاز، أوضح فيه أنه كُلف بإعداد دراسة لتحديد تكلفة إنتاج الغاز الطبيعي لتحديد سعر بيعه إلى شركة سالم. انتهت الدراسة إلى أن تكلفة الإنتاج وصلت إلى 1.5 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، وقُدمت إلى اللجنة العليا للغاز والتي يرأسها فهمي نفسه.

في مرحلة لاحقة، تقدمت شركة شرق المتوسط المملوكة لسالم بعرضٍ لشراء الغاز بسعر 0.75 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية (أي نصف تكلفة الإنتاج التي حددها تقرير العيسوي). وفي يوم التقدم بالعرض، قام سامح فهمي بتعيين حسن عقل، نائب مدير الهيئة العامة للبترول، لإعداد تقييم جديد تخصم تكلفة الرسوم والضرائب التي تدفعها الهيئة في عملية الإنتاج، إضافة إلى خصم التكلفة الكبيرة لاستخراج البترول في حقول غرب الدلتا. قدرت الدراسة الجديدة تكلفة إنتاج جديدة تنخفض كثيرًا عن الدراسة الأولى ووصلت إلى 0.68 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية، أي أقل من نصف السعر المبدئي[33]. ومن الجدير بالذكر أن سعر الغاز الطبيعي الروسي، أحد أرخص أنواع الغاز في العالم، بلغ 3.24 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية في إبريل 2000، ووصل إلى 12 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية بحلول منتصف 2008 (أي ما يزيد على 17 ضعف السعر الذي دفعته شرق المتوسط)، حين بدأت مصر في ضخ الغاز إلى إسرائيل[34].

© Asmaa Waguih/Reuters

© STR/AP

السعر الثاني –بعد الخصم– هو ما وافق عليه وزير البترول، وهو القرار الذي أقره رئيس الوزراء في سبتمبر 2000. ولم يُوقع العقد مع شرق المتوسط إلا بعدها بخمس سنوات في يونيو 2005 بنفس سعر عام 2000 المنخفض على الرغم من الارتفاع العام في أسعار الغاز الطبيعي وقتها. وطبقًا لشهادة عمرسليمان، نائب الرئيس ورئيس المخابرات الأسبق، في قضية تصدير الغاز، تم بيع الغاز الطبيعي من شركة الغاز الحكومية إلى شركة شرق المتوسط بسعر 0.75- 1.25 دولار، والتي تبيعه بدورها لشركة الكهرباء الإسرائيلية بسعر 2.25 دولار، وهو ما مكنهم من مراكمة هامش ربح خرافي تراوحت قيمته من 33% إلى 55%. كما شهد سليمان أيضًا أن سالم حظي بصداقة مع مبارك استمرت طوال 20 عامًا، وأن مبارك كلفه بتأسيس شركة الغاز بغرض تصديره إلى إسرائيل بسبب خبرة سالم السابقة مع الإسرائيليين في ميدور[35].

2.2.3 - حلوٌ ورخيص. فيلات مبارك في شرم الشيخ

على الرغم من هذا، ربما تتجاوز الأسباب وراء منح سالم مثل هذه الصفقة السخية دوافع الصداقة أو صلاته بالإسرائيليين. تورط سالم في رشوة أسرة مبارك في أواخر التسعينيات عبر بيع فيلات بسعر منخفض لهم. كان هذا جزءًا من أهم قضايا محاكمة الفساد في مصر بعد الثورة، ويُشار إليها في الإعلام بمحاكمة القرن. في أواخر الثمانينيات، وبعدما استعادت مصر سيادتها على شبه جزيرة سيناء، تطلعت الحكومة إلى تطوير جنوب سيناء لأغراض السياحة، ومنحت سالم مساحات شاسعة من الأراضي لبناء العديد من المنتجعات السياحية في شرم الشيخ قبل أن تتحول إلى أحد أهم مراكز الجذب السياحي. نتيجة لهذا، بدأ وصف سالم بـ «الأب الروحي لشرم الشيخ»[36].

في منتصف التسعينيات، «باع» سالم لمبارك وزوجته وولديه خمس فيلات متلاصقة بمساحة إجمالية بلغت 22,435 مترًا مربعًا في بقعة رئيسية في مدينة شرم الشيخ السياحية بسعر رمزي صغير. ومنذ هذا الحين، أصبحت شرم الشيخ وجهة مبارك المفضلة، وعاش فيها خلال الفترة بين الإطاحة به، وجلبه للمحاكمة. دفعت عائلة مبارك 84 جنيهًا لكل متر مربع في الفيلات الخمسة في المتوسط، بينما كان متوسط سعر المتر لأرض كهذه في بقعة مماثلة خلال هذا الوقت 1697 جنيهًا، أي 54 ضعف السعر الذي دفعته عائلة مبارك[37]، بحسب تقديرات تقرير رسمي شملته أوراق قضية محاكمة القرن، أو بعبارة أخرى، تم دفع أقل من نصف مليون دولار أمريكي لخمس فيلات على مساحة أرض تجاوزت 20 كيلومترًا مربعًا. وبعد استقالة مبارك، اعتُبر «بيع» الفيلات الخمس رشوة في محكمة مصرية لكن القضية أُسقطت في النهاية بسبب قانون التقادم. (تفاصيل أكثر حول القضية في الفصل 6)[38].

وكما سيتضح في الفصول القادمة، عبرت بعض هذه الصفقات خلال شركات أو حسابات بنكية سويسرية، كما احتفظ سالم بجزء من أصوله في سويسرا.

2.3 - رجل قوي في جبال الألب

ترجع صلات حسين سالم السويسرية إلى سبعينيات القرن الماضي. تكشف وثيقة بنكية أن حسين سالم وزوجته فتحا حسابًا بنكيًا في بنك كريدي سويس Credit Suisse في جنيف عام 1974 (انظر ملحق 2). على ما يبدو، استُخدم هذا الحساب في استقبال ودفع عمولات ترتبط بصفقة فاسدة في مشروع ميدور لبناء محطة للغاز في مصر. وكشفت محاكمة ألمانية في القضية المعروفة باسم «فلوتكس»[39] عن استخدام الفساد من قِبل شركات ألمانية كي تحصل على عقود إمداد ميدور بآلات ألمانية. تقرير صحفي خُصص لمناقشة القضية وصفها بأنها «واحدة من أكبر قضايا الفساد في ألمانيا على الإطلاق»[40].

المثير في هذه القضية أن النيابة الألمانية تمكنت من إثبات أن حسين سالم دفع عمولات غير مستحقة إلى مديري شركات ألمانية لديها عقود عامة في مصر. مع هذا، لم تتمكن النيابة من تأكيد ما إذا كانت هذه الأموال كانت جزءًا من عمولات أكبر حصل عليها المسؤولون المصريون الذين منحوا العقود للشركات الألمانية. مع هذا، تعتقد النيابة الألمانية أن هذا هو ما حدث، لكنهم لم يحاولوا مقاضاة هذا الجانب من الصفقة[41]. المثير أيضًا، وبحسب تقرير صحفي نُشر في صحيفة Le Matin Dimanche[42] عام 2012، أن قضية فلوتكس تسببت في إطلاق حالة من القلق داخل بنك حسين سالم، كريدي سويس. حين أمرت النيابة السويسرية البنك بتمرير معلومات بنكية إلى النيابة الألمانية التي تقدمت بطلب إجراء مساعدة قانونية متبادلة فيما يتعلق بقضية فلوتكس عام 2002، اقترح قسم الامتثال بالبنك إنهاء علاقتهم مع حسين سالم. لكن، وطبقًا لما كشفه التقرير الصحفي المنشور في 2012، فإن مقترح قسم الامتثال تم إلغاؤه. وتستحق التفصيلة الأخيرة الانتباه إلى أنها تُظهِر أن البنوك السويسرية لا تجتهد في حماية نفسها من غسيل الأموال. بحسب ما نقلت صحيفة The National الإماراتية عن مسؤولين في وزارة العدل المصرية في 12 يوليو 2012، امتلك كل من حسين سالم وزوجته وابنه وابنته حسابات بنكية أخرى في سويسرا وبالتحديد بنكي UBS ومجموعة بنوك Raiffeisen[43]. ولم نتمكن من التأكد من صحة المعلومة أو نفيها.

لم تتوقف ممتلكات سالم في سويسرا عند حساباته البنكية، حيث امتلك أسهمًا في عدة شركات سويسرية. في عام 1975، سجل سالم شركة في جنيف تدعى ماسكا Maska برأسمال 250,000 فرنك سويسري. وفي عام 1989، أسس سالم شركة أخرى في جنيف اسمها: فنادق جالاكسي. ولا تزال أنشطة الشركة الأخيرة مجهولة إلى حد بعيد. لكن، وفي عام 2011، أُسندت إدارة الشركتين إلى نفس المحامين في جنيف، وهم باسكال إيرارد وأندريه جيليوز[44]. وسلط مشروع كشف الجريمة المنظمة والفساد التابع للاتحاد الدولي للمحققين الصحفيين الضوء على جيليوز في 2012 بسبب قيامه بتأسيس شركات لصالح حسين سالم وأسرته في بنما وجزر العذراء البريطانية[45]. كانت شركة ماسكا شركة مربحة للغاية. عملت الشركة بشكل أساسي في التسعينيات كشركة أوفشور أساسية لـ «استثماراته» في قطاع الطاقة المصري. وتمكنا من تتبع على الأقل اثنين من الاستثمارات بواسطة الشركة التي تعمل في سويسرا

في شركات طاقة مصرية في التسعينيات. بعدها نقل سالم أعماله إلى شركة تعمل في جزر العذراء البريطانية ـشركة شرق المتوسط للغازـ من أجل استثماراته في أوائل الألفية الثالثة..

الاستثمار الأول الذي تتبعناه انتهى إلى ميدور، شركة تكرير البترول المذكورة في الأعلى (انظر جزء 2.2.1). بحسب وثيقة نشرها جهاز الكسب غير المشروع، بلغ رأس المال المصرح به لشركة ميدور 300 مليون دولار، منها ما يساوي 150 مليون دولارًا أمريكيًّا كرأسمال مصدر، توزعت على 150,000 سهم، بقيمة 1000 دولار أمريكي للسهم الواحد. في هذا الوقت، امتلكت ماسكا 1500 سهم (1%) بقيمة 1.5 مليون دولار أمريكي.

> اقترح قسم الامتثال ببنك كريدي سويس إنهاء علاقتهم مع حسين سالم. لكن، وطبقًا لما كشفه التقرير الصحفي المنشور في 2012، فإن مقترح قسم الامتثال تم إلغاؤه

وطبقًا للوثيقة نفسها، ارتفعت قيمة رأس المال المصرح به والمصدر للشركة بين عامي 1994-2002 إلى 1.1 مليار دولار. كما تغير هيكل المساهمة في الشركة عام 1996، فامتلكت ماسكا 40% من أسهم الشركة. وفي عام 1998، باعت ماسكا 7200 سهم من أسهم ميدور إلى بنك قناة السويس المملوك للحكومة بقيمة 1400 دولار أمريكي للسهم الواحد. كما باعت 36000 سهم لشركة تتبع البنك الأهلي المصري ـأكبر البنوك المملوكة للحكومة المصريةـ تعمل من جزر كايمان. وفي وقت لاحق من العام نفسه، باعت ماسكا 21,600 سهم للبنك الأهلي المصري بقيمة 2100 دولار أمريكي للسهم الواحد. وأخيرًا، في عام 2001، باعت ماسكا آخر أسهمها للبنك الأهلي المصري بقيمة 2200 دولار أمريكي للسهم الواحد. وبحساب الفارق بين القيمة الاسمية للأسهم وبين السعر الذي بيعت به للبنوك الحكومية، ينتهي التقرير الرسمي إلى أن ماسكا حققت أرباحًا تصل إلى 49.6 مليون دولار أمريكي عبر بيع أسهم لهذه البنوك الحكومية بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية. يمكن الرد طبعًا بأن قيمة الشركة ارتفعت منذ إنشائها وحتى وقت بيع الأسهم. لكن التقارير الرسمية نفسها تلاحظ أن الشركة كانت خاملة وبالتالي لم يكن بإمكانها تحقيق أرباح. لم تبدأ الشركة في نشاطها إلا في عام 2004، بعد بيع الأسهم[45]. كما تورطت ماسكا في عملية مماثلة مع شركة مصرية أخرى اسمها ميدتاب. تأسست ميدتاب عام 1992 برأسمال مصدر بقيمة 70 مليون دولار أمريكي توزعت على 70,000 سهم بقيمة اسمية 1000 دولار أمريكي للسهم الواحد. امتلكت ماسكا 14,000 سهم بنسبة 20% من الشركة. بيعت أسهم ماسكا للبنك الأهلي المصري بين عامي 1998-2001. لكن الأسهم بيعت هذه المرة عند قيمتها الاسمية دون أن يجني حسين سالم أي أرباح. كما تكررت العملية نفسها مع عدد من شركات الطاقة المصرية باستخدام شركات تعمل من أيرلندا أو جزر العذراء البريطانية.

2.4 - محاكمات حسين سالم بعد الثورة

ألقي القبض على حسين سالم عام 2012 في إسبانيا، الدولة التي أقام فيها ويحمل جنسيتها. لكن، مع وجود أكثر من 40 مليون يورو مجمدة في حسابات بنكية وعقارات تبلغ قيمتها 14 مليون يورو، واجه سالم اتهامات بالفساد هناك[47]. طلبت السلطات المصرية ترحيل سالم وأبنائه إليها دون جدوى. وفي عام 2012، وافقت محكمة الاستئناف الإسبانية على طلب الترحيل لكن المحكمة الدستورية أرجأت تنفيذ الطلب. أُطلق سراح سالم بعدها بكفالة قيمتها 27 مليون يورو[48]. وعلى ما يبدو، بدأت السلطات السويسرية تحقيقًا ضد سالم قبلها في عام 2011. وعلى الرغم من أنه لم يكن على القائمة الرسمية للحكومة السويسرية، فإن بعض أصوله تم تجميدها، وأوضح حكم قضائي لاحق المسألة[49]. كان سالم وزوجته يحاولون رفع التجميد عن أصوله في سويسرا. وفي 6 سبتمبر 2012 ـربما بطلبٍ من الحكومة المصريةـ أضافت سويسرا أسماء سالم وأقاربه إلى قائمتها الرسمية التي صدرت قبلها بسبعة عشر شهرًا. الخطوة كانت على الأرجح دبلوماسية أكثر من أي شيء، إيماءة علنية إلى الطلبات المصرية. لكن، وبحلول هذا الوقت، جُمدت أموال سالم السويسرية استنادًا إلى تحقيق جنائي سويسري وليس إلى قرار الحكومة المصرية. لهذا، ومنذ سبتمبر 2012، جُمدت أموال سالم استنادًا إلى قرارين منفصلين. وقتها، شملت قائمة التجميد السويسرية 31 شخصًا[50]. قبلها بأيام، في أغسطس 2012، نشرت صحيفة سويسرية تقريرًا ثريًا بالمعلومات جاء فيه أن سويسرا جمدت أموالًا ترتبط بنظام مبارك تصل قيمتها إلى 693 مليون دولار أمريكي[51]. اعترفت السلطات لاحقًا بأن المبلغ في الحقيقة يفوق هذا، ويتجاوز 700 مليون دولار أمريكي[52]. ويبدو منطقيًّا استنتاج أن بعض هذه الأموال يرتبط بسالم وحاشيته. وبحلول نهاية عام 2012، تبين أن الشرطة قامت بتفتيش مكتب المحاميين جيليوز وإيرارد اللذين أدارا شركات سالم في جنيف[53]. رغم هذا، فإننا لا نعرف من كانت حاشيته، أو أي الحسابات البنكية جُمدت، أو عدد البنوك السويسرية المتورطة، أو الشركات السويسرية المرتبطة بها. ورفض أي من فينسنت جينيريت، محامي سالم في سويسرا، أو باسكال إيرارد، المحامي الذي أدار شركاته، الإجابة عن أسئلتنا.

© Abdallah Dalsh/Reuters

3

التعاون الصعب بين السلطات القضائية المصرية والسويسرية

كما ذكرنا مسبقًا، سارعت السلطات السويسرية إلى تجميد أموال ترتبط بمبارك وحاشيته. طبقًا للقانون الدولي، التجميد إجراء اعتيادي خلال التحقيقات الجارية. لا يستطيع المالكون القانونيون استخدام أموالهم أثناء تجميدها، لكنها تظل ملكًا لهم إلى أن تصدر محكمة قرارًا رسميًّا بالمصادرة أو الاستيلاء. وتكمن أهمية قرارات التجميد في منع الأصول غير الشرعية من الاختفاء عبر نقرة زر واحدة عبر سلسلة من الشركات الأوفشور.

لكن تجميد الأموال لا يضمن استردادها. يجب أن تتم مصادرة الأموال قبل الحديث عن ردها. لا بد للسلطات أن تثبت أن هذه الأصول نجمت عن ارتكاب جريمة قبل أن تتمكن من مصادرتها. على السلطات أن تقدم دليلًا على ارتكاب جريمة، قبل أن يصدر حكم قضائي نهائي لإقراره. وتتحمل السلطات القضائية في كلا البلدين التي تطلب الملاحقة والمطلوب منها مسؤولية تحقيق إدانة جنائية كي تتمكن من المصادرة. لهذا، نظريًّا، يجب أن تطلق كلٌّ من الدولتين تحقيقها الخاص، ويتبادلا طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، وصولًا إلى إدانات تربط الأموال المجمدة بأفعال إجرامية في البلدين. نظريًّا، هذا هو الطريق الاعتيادي في إجراءات استرداد الأصول (طريق إجراءات المساعدة القانونية المتبادلة).

خلال الشهور التي تلت الربيع العربي، حاولت السلطات السويسرية سلوك هذا الطريق، ووفروا الدعم للسلطات المصرية الجديدة عبر توضيح كيفية قبول طلب عبر إجراءات المساعدة القانونية المتبادلة. وفي 11-12 مايو 2011، قام خبراء سويسريون بزيارة القاهرة[54]. وفي 18 مايو 2011، بدأ مكتب النائب العام السويسري ـ السلطة القضائية المستقلة المسؤولة عن التحقيق في الجرائم العابرة للحدود ـ إجراءاتها الخاصة بغسيل الأموال المصرية. طلب النائب العام بيانات مالية من البنوك التي جُمدت أموال مصرية فيها. كما طلب منهم أيضًا البحث عن أي حسابات بنكية غير معلنة. استهدفت التحقيقات الجنائية في البداية 14 شخصًا، أي أكثر من العدد الوارد في قائمة التجميد التي أصدرها المجلس الفيدرالي في فبراير 2011 (12 شخصًا). كما أرسل النائب العام السويسري 30 طلبًا على الأقل للمساعدة القانونية المتبادلة إلى مصر[55]، بحسب بيان صحفي أصدره مكتبه في يناير 2016[56]. وفي سبتمبر 2011، اتخذ النائب العام قرارًا هامًّا بتوسيع نطاق التحقيق لينظر في احتمالية وجود منظمة إجرامية[57]. طبقًا للقانون السويسري، فإن هذه هي الحالة القانونية الوحيدة التي يقع عبء الإثبات فيها على المتهم ويُسمح فيها بمصادرة الأموال[58]. لكن هذا يتطلب إثبات وجود منظمة إجرامية. كانت إستراتيجية النائب العام السويسري واضحة: حاول التعرف على الأصول التي تنتمي إلى المحاسيب المصريين وضمان إمكانية مصادرة هذه الأموال بما يتماشى مع القانون السويسري. احتاج النائب العام إلى إدانة تربط هذه الأموال إلى أصل جنائي، وهو في هذه الحالة جريمة حدثت في مصر قبل سنوات عدة، وهذا هو ما احتاجوا فيه إلى السلطات القضائية المصرية. قام مكتب النائب العام بزيارة مصر عدة مرات من أجل دعم التعاون[59]، كما قام نظيره المصري بزيارة سويسرا. رغم هذا، تعثرت إجراءات المساعدة القانونية المتبادلة في كلا البلدين بين عامي 2012- 2015 وارتبط هذا بشكل أساسي إلى الاضطراب السياسي الكبير الذي شهدته مصر. أوضحت الصعوبات أن طريق المساعدة القانونية المتبادلة قد يكون شاقًّا. وسرعان ما أصبح التعاون بين السلطات المصرية والسويسرية صعبًا جدًّا بسبب العديد من العوامل:

أولًا: واجهت السلطات السويسرية صعوبة في قبول طلبات المساعدة القانونية من مصر. هذه الطلبات ليست علنية، وبالتالي تصعب معرفة أوجه قصورها على وجه الدقة. لكننا نعرف أن قبول السلطات السويسرية طلبات مساعدة قانونية من مصر استغرق شهورًا وأن بعض هذه الطلبات تم رفضه، على الأرجح بسبب أن بعضها لم يكن مُسببًا بما يكفي، أو لأنها لم تلتزم بالمعايير الرسمية. في أغسطس 2012، نشرت صحيفة سويسرية تقريرًا ثريًا بالمعلومات بأن السلطات السويسرية وافقت على ثلاث طلبات مساعدة قانونية فقط من إجمالي 40 طلبًا تقدمت بها مصر إلى سويسرا[60]. ثانيًا: كان للسلطات المصرية وضعية مزدوجة فيما يتعلق بالإجراءات السويسرية. من ناحية، تطلب السلطات المصرية معلومات باعتبارها جهة قضائية أجنبية. ومن ناحية أخرى، كانوا يتصرفون كمدعين.

يعني هذا أن السلطات القضائية المصرية يمكنها ـ نظريًّا ـ عبر محاميها في سويسرا الحصول على الملفات مباشرة، وهو ما يمكنهم من تجاوز آليات المساعدة القانونية المتبادلة للحصول على المعلومات التي يريدونها. في البداية، وافقت محكمة الجنايات السويسرية في عام 2011 على حق مصر في التمتع بهذه الوضعية المزدوجة[61]. لكن بعد شهور قليلة، وبسبب عدم الاستقرار السياسي وغياب الاستقلال القضائي في مصر، ألغت محكمة سويسرية هذه الوضعية. وأجبر هذا السلطات المصرية على انتظار البت في طلبات المساعدة القانونية المتبادلة حتى تحصل على المعلومات التي تحتاجها[62]. استقبلت مصر القرار بشكل سيئ. كمال جرجس، رئيس التعاون الدولي في مكتب النائب العام المصري، صرح لصحيفة سويسرية بأن القرار "دمرهم"، وأنه "قضى على شهور من المفاوضات"[63].

النوع الثالث من الصعوبات كان متوقعًا إلى حد كبير. بذل المتهمون المصريون ومحاموهم كل ما في وسعهم لتعطيل أي تقدم في التحقيقات السويسرية. تقدموا

مرارًا بطلبات إلى السلطات السويسرية لرفع التجميد عن أموالهم[64]. وبقدر ما تكشف القرارات التي صدرت لاحقًا، رفضت السلطات السويسرية هذه الطلبات. لكن هذا تسبب في تعطيل العملية بشكل كبير.

الصعوبة الرابعة جاءت في يونيو 2015 حين قررت نيابة فيدرالية سويسرية إسقاط تهمة المنظمة الإجرامية. نجحت مصر في الاستئناف ضد القرار في محكمة جنايات فيدرالية[65]، ما أجبر مكتب النائب العام المصري على الإبقاء على التحقيق جاريًا. لكن بدا من الواضح أن مكتب النائب العام السويسري يواجه صعوبات في إثبات الاتهامات. وتضاءلت احتمالات استخدام عبء الإثبات المعكوس على المتهم سريعًا. وبينما أصبح القرار علنيًّا، ازدادت الرؤية وضوحًا: تواجه النيابة الفيدرالية السويسرية صعوبة في الحصول على أدلة من نظرائهم المصريين، والتي تفتح الباب أمام مصادرة هذه الأموال عن طريق المساعدة القانونية المتبادلة. كما تسبب تشكيك المحاكم السويسرية في استقلالية النظام القضائي المصري في انخفاض احتمالات أن تقبل محكمة سويسرية بأي حكم قضائي يصدر في مصر مهما كانت نتيجتها.

من الصعب معرفة الكيفية التي تعاملت بها مصر مع هذا التعاون. على ما يبدو، تصورت السلطات المصرية أنه بإمكانها اللجوء إلى طريق أكثر سهولة وسرعة من المساعدة القانونية المتبادلة. في تعليق على مسودة قانون استرداد الأصول قبيل إرساله إلى البرلمان السويسري، أعرب كمال جرجس عن أمله في إقرار القانون سريعًا بما يسمح بمصادرة أكثر سهولة للأموال المصرية[66]. لكن هذا مجرد سوء تفاهم، لأن السلطات السويسرية لم تكن بصدد إقرار قانون لتيسير عمل التحقيقات المصرية، واستمروا في منح الأولوية لإجراءات المساعدة القانونية المتبادلة رغم صعابها. في كل الأحوال، وحتى إذا أقر البرلمان السويسري قانونًا أكثر قوة، لم يكن ممكنًا استخدامه في مصادرة أصول مصرية. يرجع هذا إلى أن قرارات التجميد سبقت إقرار القانون، ولن يُسمح على الأرجح بتطبيقها بأثر رجعي.

© Alfredo Caliz/Panos Pictures

4

خمسة أعوام بعد الربيع العربي: فك التجميد يبدأ مع انخفاض درجة الحرارة

في ديسمبر 2016، أصدر مكتب النائب العام السويسري بيانًا صحفيًّا كشف فيه عن رفع التجميد عمَّا يقرب من ربع الأصول المصرية التي جُمدت في أعقاب الربيع العربي (حوالي 180 مليون فرنك سويسري) وأن النائب العام "اضطر إلى إسقاط إجراءات جنائية ضد عددٍ من الأفراد في سويسرا"[67]. كان القرار صادمًا، لكن لم تنجح تلك الأخبار في جذب اهتمام الإعلام السويسري. ولم تنجح التغطية الصحفية المحدودة في إبراز أهمية البيان الصحفي. في نغمة متحفظة، قال البيان الصحفي، أن مكتب النائب العام "يأخذ في الاعتبار القرارات التي أصدرتها اللجنة المصرية لاسترداد الأموال المهربة"، وانتهى البيان بملحوظة ـ كُتبت بحروف كبيرة ـ مفادها أن النائب العام "لم يتمكن من توفير أي معلومات إضافية [...] ولن يرد على أي استفسارات إضافية سواء كانت مكتوبة أو عبر التليفون". وأضاف البيان الصحفي أن "التحقيق الجنائي السويسري فيما يتعلق بالشكوك حول دعم و/ أو الاشتراك في منظمة إجرامية ما زال مستمرًّا ضد ستة أشخاص (لم يسمهم)"، وأن أصولًا يبلغ مقدارها حوالي 430 مليون فرنك سويسري ما زالت مجمدة. يرتبط قدر غير ضئيل من هذه الأموال بحسابات في بنك كريدي سويس يمتلكها أبناء مبارك.

لا نملك كل الحقائق، كما تفضل النيابة عدم التعليق على الإجراءات الجارية. وفي المعتاد، تصبح المعلومات المتعلقة متاحة فقط حين ينتهي التحقيق إلى محاكمة. لكن في هذه الحالة، أسقطت القضية قبل إحالتها إلى المحكمة، ولهذا لم تتوفر وثائق محكمة تكشف ـ ولو بشكل جزئي ـ وقائع ما جرى. مع ذلك، توفر الأحكام المتعلقة بالمسائل الإجرائية جزءًا من الإجابة. تكشف هذه الأحكام بوضوح رفع التجميد عن الأصول التي ترجع إلى حسين سالم وحاشيته (ولا نعرف على وجه التحديد من هم حاشيته). لماذا؟ سنعيد بناء القصة للمرة الأولى في هذا الفصل.

أصبح علنيًّا على الأقل منذ يناير 2013 أن حسين سالم تقدم بعرض إلى السلطات المصرية. بحسب صحيفة Egypt Independent المصرية، عرض سالم عبر محاميه في مصر في عام 2012 التنازل عن نصف ثروته مقابل إسقاط الاتهامات ضده[68]. وفي عام 2012، تدخل محامو سالم للمرة الأولى في سويسرا سعيًا وراء رفع التجميد عن أمواله هناك دون جدوى. وفي فبراير 2013، رفضت محكمة الجنايات السويسرية طلبًا برفع التجميد عن أمواله[69].

لكن في النهاية، وفي 2 أغسطس 2016، وقعت هيئة الكسب غير المشروع المصرية اتفاقًا مع حسين سالم[70] يقضي بإسقاط كل التهم المتبقية ضد حسين سالم وربما بعض حاشيته أيضًا. في المقابل، أعرب سالم في بيان رسمي أنه مستعد للتنازل عن 75% من ثروته للحكومة المصرية. تكشّفت الأنباء عن وجود الصفقة، لكن تفاصيلها لم تظهر إلى العلن (انظر الفصل السادس). نتيجة لهذا، وفي صيف 2016، تقدم محامو سالم في سويسرا بطلب إلى المحاكم السويسرية برفع التجميد عن أموال يمتلكها سالم وحاشيته. حاول مكتب النائب العام السويسري المقاومة في البداية مجادلًا أنه ما زال يجري تحقيقه الخاص. وحصل النائب العام على قرار قضائي بالإبقاء على الأموال مجمدة[71].

وطبقًا لأوراق المحكمة السويسرية، جادل محامو سالم أنه "على الرغم من مرور أعوام على بدء الإجراءات، فإن النائب العام لم يتمكن من تحديد الأفعال التي تتهم [المتهمين] بارتكابها، أو وصف الجريمة بأي طريقة سواء كانت تحديد وقت ارتكاب الجريمة أو توضيح أفعال المتهمين بشكل مقبول، أو تورطهم المحتمل، أو الدوافع، أو أي من النتائج التي حصل عليها". وأضاف المحامون أن "الإجابات التي قدمتها السلطات القضائية المصرية تبين عدم دقتها، أو كذبها. [...] وعلاوة على هذا، يوجه المتهمون اللوم إلى النائب العام لفشله في الربط بين الأموال المجمدة وأي مصادر غير مشروعة". رفض محامو مصر في سويسرا، أورس فيلر ومارسيل فراي، الإجابة عن أسئلتنا.

لم يكن محامو سالم الوحيدين الذين طلبوا رفع التجميد عن أمواله. في 26 مايو 2016، استقبل مكتب النائب العام السويسري مذكرة دبلوماسية من الحكومة المصرية (مذكرة رقم 85) جاء فيها أن حسين سالم وزوجته ليسا قيد أي تحقيقات قضائية في مصر، وهو الأمر الذي لم يكن صحيحًا وقتها. وجادلت المذكرة بأنه طبقًا لهذا، يفترض رفع اسميهما من قوائم تجميد الأموال السويسرية[72]. وبحسب صحيفة الأهرام، تقدم النائب العام المصري بالطلبات نفسها. طلب النائب العام المصري من ثلاث دول بينها سويسرا "رفع التجميد عن أموال وأصول حسين سالم وأسرته بعد تصالحه النهائي مع الحكومة المصرية، بعدما دفع عملاق الأعمال مبلغ 596.5 مليون دولار أمريكي إلى الحكومة. ويمثل المبلغ 75% من إجمالي أصوله داخل وخارج مصر"[73]. لا نعرف على وجه التحديد متى وُقّع الاتفاق النهائي لأن المذكرة التي أرسلت في مايو صدرت قبل إتمام الاتفاق في أغسطس. وكما سنرى لاحقًا، لم تتوقف الإجراءات القضائية ضد سالم قبل أغسطس 2017. ولا نعرف على وجه التحديد من وافق على هذا الاتفاق داخل الحكومة المصرية. بعض المصادر يقول: إن هيئة الكسب غير المشروع هي من أبرمت الاتفاق، بينما يقول البعض الآخر: إن وزارة العدل أو الحكومة كانت وراءه. مع هذا، عُقد الاتفاق بشكل ما في صيف 2017.

سرعان ما قرر النائب العام السويسري رفع التجميد عن أموال حسين سالم

© Stringer/Reuters

وإسقاط الاتهامات الموجهة إليه. وفي مثل هذه الحالات، تفقد السلطات السويسرية السيطرة على الأموال التي يرفع التجميد عنها. لم تصادر هذه الأموال، وبالتالي لا تمتلك السلطات السويسرية أو المصرية أيًّا منها. ببساطة، ألغي قرار التجميد، وتمكن أصحاب هذه الحسابات من استخدام الأموال الموجودة فيها مرة أخرى. وفي القضايا المماثلة، تصبح "سياسات استرداد الأموال" غير ممكنة، ولا تناقش السلطات الحكومية استخدامات هذه الأموال أو كيفية منع تحويلها. نتيجة لهذا، يصبح محتملًا أن تظل هذه الأموال في الحساب البنكي السويسري الذي افتتحه حسين سالم في السبعينيات، ولا يُسمح للسلطات السويسرية حتى بالاستعلام عنها.

وبحسب بيان صحفي في ديسمبر 2016، ما زال لدى النائب العام السويسري قضايا مصرية جارية، لكن ضد ستة أشخاص فقط. وفي فبراير 2017، تقلصت قائمة تجميد المجلس الفيدرالي إلى 16 شخصًا فقط[74]، أي ما يقرب من نصف عدد الأشخاص الذين كانوا عليها (29 شخصًا) قبلها بشهور قليلة[75].

> سرعان ما قرر النائب العام السويسري رفع التجميد عن أموال حسين سالم وإسقاط الاتهامات الموجهة إليه. وفي مثل هذه الحالات، تفقد السلطات السويسرية السيطرة على الأموال التي يرفع التجميد عنها

في وقت مبكر، في عام 2013، حذر مسؤول سويسري أحد كتاب هذا التقرير من أنه "إذا برأت المحاكم المصرية أصحاب الحسابات، ولم تصدر محاكم سويسرية أحكامًا نهائية بالإدانة، فإن قرارات التجميد السويسرية قد يتم إلغاؤها"[76]. على الرغم من الجهود المبذولة طوال ست سنوات ـسواء الإجراءات القضائية ورحلات السلطات القضائية وأطنان من المعلومات البنكية وكل الأمل الذي تسببت فيه ثورات الربيع العربيـ تحولت هذه النبوءة المحبطة إلى واقع. رفع سويسرا التجميد عن ربع الأموال المصرية التي جُمدت في عام 2011. وربما قد يُرفع التجميد عن المزيد من الأموال قريبًا.

5
المحاكمات في مصر وقصورها

قمنا بتعقّب 40 قضية فساد بدأت بعد ثورة 2011 ضد 16 شخصًا ينتمون إلى نظام مبارك. بحلول 6 إبريل 2017، تمت تبرئة 14 منهم. وفي 10 قضايا على الأقل، حصل المتهمون على البراءة بعد إدانتهم في حكم أولي. وفي 4 قضايا على الأقل، عقد المتهمون صلحًا بعد إدانتهم بحكم درجة أولى. كما أسقطت خمسة تهم نتيجة التصالح قبل صدور حكم. وتُظهر موافقة المتهمين على التصالح عن طريق دفع أموال توقعهم أحكامًا بالإدانة في هذه القضايا. كما صدرت أيضًا أحكام غيابية في تهمتين. وأُسقطت قضية واحدة بالتقادم. وصدرت أحكام نهائية بالإدانة في ثلاث اتهامات فقط (في نفس القضية). وما زالت ست قضايا أخرى قيد المحاكمة. من بين 40 تهمة، انتهى سبع ببراءات في الدرجة الأولى[77].

تظهر الإحصائيات السابقة أمرين. الأول أن القانون المصري يجعل من إدانة شخص بتهم فساد أمرًا شاقًّا، عبر عدد من السبل التي تمكن المتهمين من البراءة. يرسخ القانون المصري الحصانة في قضايا الفساد الكبيرة. كما يصعّب أيضًا من عملية استرداد الأصول المنهوبة (لأنها تتطلب إدانة قضائية)، ويسمح بتصالح يسير في قضايا الفساد. وعلى الرغم من توصيات منظمة الشفافية الدولية بأن يبدأ حساب فترة سقوط القضايا بالتقادم منذ مغادرة الموظف العام منصبه، فإن القانون المصري استمر حتى وقت قريب في حساب الفترة منذ تاريخ ارتكاب الجريمة[78]. سمحت قاعدة الإسقاط بالتقادم هذه بالبراءة في واحدة من أهم قضايا الفساد والتي شملت مبارك وسالم، وهي قضية فيلات شرم الشيخ[79]. وما بين التصالح وحالة التقادم، يصعب كثيرًا في مصر الوصول إلى حكم نهائي بالإدانة في قضايا فساد، كما يصعب أن تفضي إجراءات المساعدة الجنائية المتبادلة إلى استرداد الأموال إلى نتائج مؤثرة. في حيثيات حكمه في "قضية القرن"، أوصى القاضي بتعديل القانون الخاص بالتقادم طبقًا لهذه المعطيات.

الأمر الثاني أن هذه المحاكمات كانت ـ وما زالت ـ خاضعة لتأثير المناخ السياسي العام وقتها. لا شك أن أيًّا من هذه القضايا لم يكن ليبدأ إذا استمر مبارك في السلطة. تحت الضغط الكبير للحالة الثورية في 2011 و 2012، أدانت معظم المحاكم المتهمين من نظام مبارك. لكن مع تغير الأوضاع وانحسار الضغط السياسي، انتهت معظم القضايا خلال مراحل إعادة المحاكمة بالبراءة.

امتلأ عدد من هذه الأحكام بالبيانات والعواطف السياسية، وحتى بنظريات المؤامرة في بعض الأحيان. على سبيل المثال، جاء في حيثيات الحكم ببراءة مبارك وسالم من كل التهم الموجهة إليهم في "قضية القرن":

"ويتمثل معين ذلك في نشوء المخطط الدولي الأمريكي والعبري ومن شايعهم للنظام السياسي المسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير والمعتمد إيجازًا على تقسيم دول المنطقة العربية إلى أكبر عدد من الدويلات الصغيرة وصولًا إلى مبتغاهم بأن يظل الكيان الصهيوني دومًا الأكبر والمهيمن على منطقة الشرق الأوسط ليحقق أحلامه العديدة وينهب ثرواتها الطبيعية التي حباها الله بها من خلال تفعيل فزاعتي تنظيم القاعدة وبعض المستترين خلف عباءة الدين وكليهما من المتعطشين للنفوذ والسلطة والحكم بعد أن أطمعوهم فكوّن بعضهم إمبراطوريات مالية لا يعرف مصدرها سوى الخالق، وقد انتهج محور الشر المكون من أمريكا وإسرائيل وإيران وتركيا وقطر لتنفيذ ذلك بالمنطقة العربية أمرين: أولهما، الغزو العسكري بفرية أسلحة نووية وهو ما لمسناه بالعراق في عام 2003، وثانيهما، تجنبًا لتلك التكلفة العسكرية وما يستتبعها من خسائر بشرية تثير شعوبهم عليهم فقد دلفوا من باب وتخفوا فيه خلف ستار أسموه ظاهريًّا بالبرنامج الأمريكي (الديمقراطية والحكم الرشيد) ثم وصفوه بحروب الجيل الرابع بزعم تغيير الأنظمة الحاكمة المستبدة بلا عنف، بإثارة النعرات الدينية أو الطائفية أو النزاعات العرقية أو القبلية فتتقاتل الأمة الواحدة فيما بينها" [80].

> **تحت الضغط الكبير للحالة الثورية في 2011 و 2012، أدانت معظم المحاكم المتهمين من نظام مبارك. لكن مع تغير الأوضاع وانحسار الضغط السياسي، انتهت معظم القضايا خلال مراحل إعادة المحاكمة بالبراءة**

من الصعب تخيل أن هذا النوع من الأحكام كان سيتم الاعتراف به من قبل المحاكم السويسرية وفقًا لمعاييرها.

© Ahmed Jadallah/Reuters

6

التصالح الغامض وراء المصالحة - بين حسين سالم والحكومة المصرية

في ديسمبر 2015، أصدرت المحكمة الإدارية حكمها في دعوى أقامتها مؤسسة حرية الفكر والتعبير والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية[81]. ألزم الحكم مجلس الوزراء بتقنين حق المواطنين في الوصول إلى المعلومات والبيانات المتعلقة بالتسوية بين الحكومة والمستثمرين فيما يتعلق بالخصخصة والأموال العامة. بموجب هذا الحكم، تلتزم الحكومة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهذه التسويات على أن تكون المعايير والأسباب والأسس واضحة فيما يتعلق بكل تسوية.

> الاتفاق انتهى إلى تنازل حسين سالم عن 75% من ثروته مقابل إسقاط كافة الاتهامات الموجهة ضده، ورفع التجميد عن أمواله

على الرغم من وضوح الحكم، تمت عملية التصالح مع حسين سالم فيما يقرب من سرية كاملة. على سبيل المثال، لم يُنشر النص الكامل لاتفاق سالم مع السلطات المصرية بشكل رسمي حتى الآن. كما لم تصدر أيٌّ من المؤسسات التي تولت تنفيذ الاتفاق بيانات رسمية لتوضيحه. كل ما نعرفه يأتي من أخبار وتصريحات إعلامية متفرقة. ويعتبر هذا انتهاكًا من قبل الحكومة المصرية لالتزاماتها الدستورية والدولية وحكم المحكمة الإدارية بما أن هذه القضايا تخص أموالًا عامة. وطلبنا من وزارة العدل المصرية مرارًا تقديم تفاصيل حول الاتفاق مع حسين سالم لكن دون جدوى[82]. فُرض الاتفاق بشكل غريب، ويصعب متابعة تأثيره في إجراءات المحاكمات التي ما زالت جارية ضد سالم بعد توقيعه. طبقًا لتقارير إعلامية، فإنه من المفترض إسقاط كافة الاتهامات الموجهة ضده. لكن محكمة جنايات القاهرة استمرت في إصدار أحكام في قضاياه في إبريل وأغسطس 2017، بعد عام من توقيع الاتفاق[83]. بالطبع، انتهت هذه الأحكام إلى براءته.

ترجع شائعات تتعلق بالمفاوضات واحتمالية عقد صفقة تصالح إلى عدة أعوام، وعلى ما يبدو، جاء الاتفاق بعد عملية طويلة من التفاوض. أجمعت معظم الأخبار على أن سالم سيتنازل عن نصف ثروته بموجب هذا الاتفاق[84]. مع هذا، فإن الاتفاق انتهى إلى تنازل حسين سالم عن 75% من ثروته مقابل إسقاط كافة الاتهامات الموجهة ضده، ورفع التجميد عن أمواله. أحد المواقع الإخبارية نشر نسخة من الاتفاق (انظر ملحق 4 للاطلاع على الاتفاق). وتؤكد هذه النسخة الوحيدة من الاتفاق إلى جانب تصريحات المسؤولين ومحاميّ حسين سالم أنه تنازل بالفعل عن 75% من كافة أصوله، وهو ما قدره محاموه بقيمة حوالي 5.5 مليار جنيه. لكن تقارير إعلامية أشارت إلى أن هذا المجموع البالغ 311 مليون دولار بحسب سعر الصرف في أغسطس 2017 لا يمكن أن يرقى إلى نسبة 75% من ثروته، مرجحة أن هذه النسبة تساوي 20% فقط[85]. ولم يتضح أيضًا ما إذا كانت الحكومة المصرية استردت أيًّا من أصوله المجمدة في سويسرا، كما لا نعرف كيف تم استغلال هذه الأموال.

© Mark Henley/Panos Pictures

7

والفائز هو... البنوك السويسرية

بين عامي 2000-2010، حاولت السلطات وممثلو القطاع البنكي في سويسرا تحسين سمعة بلادهم عبر وصف آليات مكافحة غسيل الأموال السويسرية بأنها "الأكثر صرامة في العالم"[86]. لكن كميات الأموال الهائلة التي عُرف وجودها في بنوك سويسرية بعد الربيع العربي تلقي بهذا الادعاء في أدراج الرياح. أظهرت الكشوفات أن الوسطاء الماليين لا يقومون بواجباتهم فيما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال بشكل سليم، وأن نقص العقوبات _أو نقص أي إجراء رادع_ ما زال يدفعهم إلى قبول أموال مشكوك فيها. تسبب الربيع العربي في تصاعد الآمال في سويسرا أيضًا: بعد أعوام من تلقي أموال مريبة المصدر، انتظر الكثيرون إدانة البنوك ومعاقبتها بشكل لائق. على أقل تقدير، انتظر كثيرون إجراءات جديدة تمنع تكرار حدوث هذا الأمر، لكن النتائج كالعادة كانت محبطة بهذا الخصوص. نظريًّا، يتعرض الوسطاء الماليون السويسريون للتدقيق عبر طريقين يفترض أن يكمل كل منهما الآخر: الطريق الأول هو FINMA، هيئة الإشراف السويسري على الأسواق المالية. وتختص بالتأكد من التزام البنوك والوسطاء الماليين الآخرين (الوكلاء، والمكاتب العائلية) تطبيق إجراءات وافية لمنع غسيل الأموال كما يتطلب القانون. وفي حالة عدم الالتزام، يمكن تطبيق عقوبات إدارية تشمل، على سبيل المثال، سحب رخصة العمل البنكي، ليست هذه مسألة جنائية. الطريق الثاني هو أن تتولى سلطات النيابة الجنائية التحقيقات في غسيل الأموال. كقاعدة، تلاحق النيابة الأفراد المتورطين لكنهم مع هذا قد يعاقبون الشركات (بنوك على سبيل المثال) التي "فشلت في اتخاذ كافة الإجراءات المؤسسية المعقولة" لمنع غسيل الأموال. تعد تهمة غسيل الأموال جريمة فرعية، لأن غسيل الأموال يعني أنها جاءت من جريمة أخرى أصلية. في الحالة المصرية، وبقدر ما يمكن أن تخبرنا به المعلومات المتاحة، فإن كلًّا من الإجراءات الجنائية والإدارية كانت هزيلة.

في 2011، حللت FINMA مدى التزام الوسطاء الماليين، الذين قبلوا أموالًا جرى تجميدها بعد الربيع العربي، بمعايير مكافحة غسيل الأموال. انتهى التحليل إلى إعداد تقرير، لكن وعلى عكس القضية النيجيرية قبلها بـ 11 عامًا، لم يخرج التقرير إلى العلن في بادئ الأمر. لكن، وتحت ضغط كبير من المجتمع المدني السويسري، أصدرت FINMA تقريرًا موجزًا لكنها امتنعت عن تسمية البنوك التي شملها تحقيقهم[87]. لاحظ التقرير أن "تقدير معظم المؤسسات المالية فيما يتعلق بالالتزام بتطبيق إجراءات وافية يتراوح بين كافٍ إلى جيد". عثرت FINMA على مخالفات في أربع حالات فقط بين 20 حالة جرى التحقيق فيها. لكن التقرير لم يفصل هذه المخالفات في الحالات الأربع كما لم ينقل النتائج، ولا نعرف متى تم الانتهاء منها. لكننا نعتقد رغم هذا أن القضايا أُغلقت في 2013-2014 على أدنى تقدير. كانت عملية سريعة إذا ما قورنت بالإجراءات الجنائية التي ما زالت سارية بعدها بثلاث سنوات. ولا نستطيع الحكم على التأثير الرادع لهذه الإجراءات بسبب ندرة المعلومات المتوفرة.

لم تتلقَ البنوك رسالة واضحة تمنعها من تكرار تلك الممارسات في المستقبل، وقد يفسر البعض هذا على أنهم يمكنهم استقبال المزيد من الأموال المماثلة بمخاطرة ضعيفة في المستقبل

لا نعرف ما إذا كان هناك أحد الوسطاء الماليين قيد التحقيق الجنائي السويسري. لكن من الواضح أنه حين يتم رفع التجميد عن الأموال كما حدث في ديسمبر 2016، فإنه لم يعد هناك جريمة فرعية مرتبطة بغسيل الأموال في حال عدم وجود إدانة بشأن الجريمة الأصلية. ونتيجة لهذا، فإن سياسات استرداد الأموال التي افتخرت بها السلطات السويسرية في دعايتها كانت مخيبة للآمال في هذه القضية، فلم تتلقَ البنوك رسالة واضحة تمنعها من تكرار تلك الممارسات في المستقبل، وقد يفسر البعض هذا على أنهم يمكنهم استقبال المزيد من الأموال المماثلة بمخاطرة ضعيفة في المستقبل.

© Stringer/Reuters

8
دروس وتوصيات

منذ الربيع العربي، احتلت مسألة استرداد الأموال مساحة متنامية على الأجندة الدولية. لكن ما زالت البيانات محدودة، وما زالت نتائج هذا التطور غير واضحة. طبقًا لأرقام البنك الدولي في 2011، صودرت واستردت أموال تبلغ قيمتها حوالي 5 مليارات دولار منذ نهاية التسعينيات، حوالي نصفها من سويسرا. لكن هذا لا يمثل سوى نزر يسير من الأموال غير الشرعية التي تتدفق خارج الدول كل عام وتتراوح قيمتها بين 20-40 مليار دولار سنويًّا، وترتبط بالرشوة والاختلاس وممارسات فساد أخرى[88].

هناك العديد من الأسباب في تفسير النتائج المتواضعة لعملية استرداد الأموال: القضايا معقدة، ولا يوجد علاج ناجع واحد لمجموعة العوائق الكبيرة التي تواجهها. ويصعب تحليل هذه العوائق اعتمادًا على قضايا صلبة، بسبب عدم توافر المعلومات. ونتيجة لهذا، لا يوجد إجماع حول الطرق المثلى لتحقيق الالتزامات الدولية المشتركة مثل "عرقلة الفساد" واسترداد الأموال غير الشرعية المخبأة بالخارج. في هذا الخصوص، تستحق أي استنتاجات توصلت إليها هذا الدراسة الأخذ في الاعتبار. وقد قمنا بالتوصل إلى ثلاث استنتاجات رئيسية.

1 - إيجاد طرق بديلة حين تصبح إجراءات المساعدة القانونية المتبادلة غير كافية

هناك قصور كبير في نموذج المساعدة القانونية المتبادلة، كنموذج سائد لعملية استرداد الأموال، بسبب أنها تتطلب أحكامًا بالإدانة في دول المصدر. يمكن تلخيص هذه الصعوبات كالتالي: قد يكون صعبًا ربط الأموال المجمدة بجريمة جنائية. يستغرق تعقب الأصول إلى مصادرها الإجرامية في العادة عدة سنوات، بينما تستمر هذه الأموال في التنقل عبر شبكة ممتدة من شركات أوفشور وحسابات بنكية في ولايات قضائية متعددة. يمكن خلط هذه الأموال بأخرى شرعية، أو أن يصعب تعقب أصل الأموال المجمدة. كما يصعب أيضًا تحديد الجريمة التي ارتكبت حين نُهب الأموال بواسطة أثرياء أو موظفين حكوميين يعملون بشكل "قانوني" تقريبًا. كما يصعب أيضًا اكتشاف الأمور التي حدثت قبل وقت كبير، أو حدثت بعد انتهاء فترة التقادم. علاوة على ذلك، يجب أن يتفق النظام القضائي في كلا البلدين على تعريف الجريمة، فجريمة في بلد ما قد لا تعتبر جريمة في البلد الأخرى. ويجعل هذا الشرط الأخير من مسألة الحصول على مساعدات في الجرائم التي لا يعدها القانون الجنائي السويسري كجرائم أمرًا مستحيلًا، ويشمل هذا الجرائم المتعلقة بانتهاكات ضوابط سوق صرف العملات الأجنبية، والتهرب الضريبي، وتمويل الأحزاب والحملات السياسية بأموال غير شرعية.

لكن قائمة الصعوبات المرتبطة بالمساعدة القانونية المتبادلة ليست دائمًا فنية وأحيانًا تكون ذات طابع سياسي. تبدأ بعض قضايا استرداد الأموال بينما تستمر الأنظمة السياسية في الحكم. وحتى في حالة تغيير النظام، قد تكون السلطات القضائية في حالة ضعيفة، أو تفتقد القدرة على استيعاب القضايا، أو الرغبة السياسية في إنجاز التحقيقات فيها. ربما كان لبعضهم علاقة بالسلطات السابقة، بسبب فسادهم أو تعرضهم للتهديد. قد تتنافس السلطات المختلفة لقيادة زمام عملية استرداد الأموال لأهداف مختلفة في بعض الأوقات. في بعض الحالات، لا يعتبر النظام القضائي في الدولة مستقلًّا بما يكفي. وبالتالي لا يتم التعامل مع الإدانات الصادرة عنها باعتبارها أحكامًا قضائية صالحة من قبل الدولة التي جُمدت الأموال فيها، أو اعتبارها متماشية مع متطلبات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. أعاقت هذه الصعوبات كل قضايا استرداد الأموال المصرية تقريبًا.

لا يعني هذا أن الدول لا يجب أن تجرب أولًا سلوك طريق الإجراءات القضائية في كلا البلدين. على العكس، قد يكون مضرًّا دبلوماسيًّا أن تبدأ دولة باعتبار النظام القضائي لدولة أخرى غير قادر على تأدية وظيفته. المقصود هو أن تتوافر طرق بديلة إذا ما انتهى هذا الطريق إلى نهاية مسدودة. يؤدي غياب هذه الطرق البديلة إلى رفع الحظر عن أموال مشكوك في مصدرها، ليس لأنها اعتبرت أموالًا شرعية ولكن لأن خلل النظام القضائي جعل من إثبات أي شيء أمرًا مستحيلًا.

فيظل وعيهما بالصعوبات المرتبطة بالمساعدة القانونية المتبادلة والتي تم الاعتراف بها في قضايا شبيهة مثل قضية هايتي وأموال موبوتو في سويسرا، دعت منظمتي Public Eye في سويسرا والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية في مصر لفترة طويلة إلى إيجاد آليات بديلة إدراكًا منها لصعوبات طريق المساعدة القانونية المتبادلة. قد يقلص هذا من عبء الإثبات العالي والصعب في السياقات المماثلة، ويساعد قضايا كما في حالة مصر. حاولنا طوال أكثر من عشر سنوات إبراز الحاجة إلى قوانين إضافية تسمح بمصادرة أموال زعماء الدول وحاشيتهم إذا اشتهر هؤلاء بالفساد المزمن، وأثروْا أنفسهم خلال فترات حكمهم، أو عندما يفعلوا هذا إلى حد يصبح من المستحيل معه أن يكون اكتسابهم ثرواتهم عبر طرق مشروعة، إلا إذا أثبتوا ذلك بشكل واضح (نقل عبء الإثبات)[89]. قام خبراء بارزون في القانون الجنائي السويسري بتقديم توصيات مماثلة[90]، ولم يجدوا تعارضًا بين هذه التوصيات ومبادئ المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان[91].

هذه البدائل سيكون لها تأثير رادع كبير، وستسمح بتجاوز عقبة مهمة في عملية مصادرة الأموال المنهوبة وهي ضرورة إثبات أن كل دولار من الأموال المجمدة هو نتيجة جريمة تم ارتكابها في الخارج، أو كما صرح المحامي المسؤول عن قضية مصادرة أموال أباتشا في سويسرا في 2008: "كما هو الحال في العديد من إجراءات المصادرة، إثبات المصدر غير الشرعي لكل سِنت مسألة شبه مستحيلة في القضايا الكبرى"[92].

تم الاستماع إلى حججنا إلى حد بعيد. حتى قبل الربيع العربي، أقرت السلطات السويسرية قانونًا جديدًا يسمح _تحت شروط معينة (انظر صندوق 2)_ بمصادرة أموال الفاسدين دون الحاجة إلى إثبات عدم قانونيتها. لكن حتى مع تخفيفها في عام 2014، ظلت الشروط صعبة التحقيق، وكان من المستحيل استخدامها في السياق المصري.

صندوق 2

قانون أُقر من أجل لا شيء (تقريبًا)؟

أظهرت العمليات السويسرية استرداد الأموال منذ أواخر العقد الأول من الألفية الثالثة صعوبة الوصول إلى إدانات جنائية، حتى عندما يكون على غير الأرجح أن تكون الأموال قانونية. القضايا الأبرز كانت قضايا موبوتو، رئيس الكونغو الأسبق، ودوفالييه، رئيس هايتي الأسبق. جُمدت أموال الأخير منذ عام 1986، لكن لم تصدر أي أحكام بالإدانة ضده مطلقًا. في 2007، التزمت الحكومة السويسرية بإقرار القانون في القضايا التي «يكون من الواضح فيها أن خلل النظام القضائي في دولة المصدر يجعل من المستحيل بالنسبة لها طلب مساعدة قضائية»[93]. أقر البرلمان السويسري بعدها في 2010 قانونًا جديدًا[94] يسمح بالمصادرة استنادًا إلى عملية إدارية (تماثل «المصادرة غير المستندة إلى إدانة») إذا فشل السياسيون السابقون في إثبات أن أموالهم جاءت عبر طرق مشروعة (عبء الإثبات على المتهم). تم التعامل دوليًا مع هذا القانون على أنه خطوة مهمة ورائدة، والسلطات السويسرية حريصة على الإشارة إلى هذا القانون لإظهار كم هم متقدمون فيما يتعلق بسياسات رد الأموال المنهوبة.

مع ذلك، ارتبط هذا بشروط صعبة جدًّا، وبالتحديد أن تكون دولة المصدر «دولة فاشلة». في الحقيقة، تسببت هذه الشروط في استحالة تطبيقها في قضايا أخرى باستثناء قضية هايتي. وفي عام 2015، جرى تعديل القانون وتغيير اسمه[95]. انخفضت الحدود القصوى قليلًا لكن شروط استخدام القانون ظلت صعبة التحقق. حتى الآن، لم يتم مصادرة أي أموال بموجب أي نسخة من تلك القوانين باستثناء حالة هايتي. بالنسبة إلى الحالة المصرية، كتبت السلطات السويسرية في تواصلهم مع وسائل الإعلام المصرية في سبتمبر 2017 أن هذا القانون لن يتم استخدامه بما إن المساعدة القانونية المتبادلة مع مصر ما زالت غير مستحيلة.

2 - مقاومة الإفلات من العقوبة - لا تبدأ بمحاولة الحصول على الأموال

المسألة الشاغلة في قضايا الفساد الكبرى ليست كميات الأموال الرهيبة التي تختفي كل عام. لكن المسألة أن هذه الأموال تستمر في الاختفاء. بتعبير آخر، في مقابل كل قضية تنتهي نهاية سعيدة بقدر ما، هناك آخرون لم يتم حتى اكتشافهم. لسوء الحظ، تفضل حكومات مثل حكومة مصر الحالية أن تحصل على حصة من الأموال سريعًا بدلًا من مقاومة الحصانة والإفلات من العقوبة. قد تكون هناك أسباب جيدة لهذا. في بعض الأحيان، تكون هذه الحكومات في حاجة ماسة إلى الأموال في أوقات عدم الاستقرار السياسي، كما يحدث على سبيل المثال بعد سقوط أنظمة الحكم. قد يكون هناك أيضًا أسباب سيئة، أحد المسؤولين قد يرغب في استرداد الأموال فقط لتحقيق الشعبية. في أحيان أخرى، تصبح مثل هذه التسويات وسيلة لنيل حماية النخب القوية والمتأصلة. في بعض الأحيان، يكون الأمر... مجرد فساد. وفي الحالة المصرية، وبسبب ضبابية الاتفاق مع حسين سالم، لم نتمكن من معرفة الأسباب وراء التصالح.

ما يمكننا قوله رغم هذا أنه من وجهة نظر الفساد الممنهج، ترتفع تكلفة مثل هذه التسويات بدرجة كبيرة لثلاث أسباب مختلفة على الأقل. الأول أنه يقوي لدى معظم المواطنين فكرة أن القانون لا يُطبق بالتساوي على الجميع، وأن بعض الأشخاص في الحقيقة أكبر من أن يدخلوا السجن. يقوض هذا من جهود مكافحة الحصانة في الدولة. في أسوأ الحالات، يظهر المحتالون السابقون في صورة "المتبرعين المحترمين"، الذين يرغبون في مشاركة جزء من "ثرواتهم" مع أوطانهم، وهو كرم قد يُستغل في التلميع السياسي. السبب الثاني هو أن مثل هذه الصفقات تمثل تحديًا للحوكمة الجيدة. من بين هذه التحديات تحديد أوجه استغلال هذه الأموال التي تحصل عليها الدولة. في الحالة المصرية، لا يمكننا بأي طريقة معرفة حجم الأموال التي "منحها" حسين سالم وحاشيته الحكومة المصرية، أو معرفة ما الذي ستستخدم فيه هذه الأموال. في الواقع، لا يمكننا حتى التأكد مما إذا كان حسين سالم قد أعاد هذه الأموال فعلًا. وتقوي هذه الصفقات الضبابية من احتمالية إعادة تحويل هذه الأموال مرة ثانية. أخيرًا وليس آخرًا، تتسبب مثل هذه الصفقات في تبعات كبيرة على "غاسلي الأموال" من الوسطاء الماليين الذين قبلوا هذه الأموال في دول مثل سويسرا. بسبب غياب إدانات قضائية، لا يصبح ممكنًا مقاضاة هؤلاء بتهم غسيل الأموال. يصبح تأثير الردع هنا أيضًا غير موجود تقريبًا.

3 - سياسيات استرداد الأصول جيدة، لكن أُطر مكافحة غسيل أموال فعّالة أفضل بكثير

من بين معظم تدفقات الأموال غير الشرعية، يتم التعرف على جزء ضئيل جدًّا منها، وجزء أصغر منها يُجمد، وأصغر تتم مصادرته وإعادته. يفترض أن يوفر هذا دليلًا كافيًا على أن عمليات استرداد الأصول طويلة ومعقدة وغالبًا مخيبة للآمال. الطريقة الأفضل لمنع الفساد الكبير هي الإجراءات الوقائية. التأكد من أن الوسطاء الماليين يلتزمون بمعايير مكافحة غسيل الأموال بشكل دقيق، ويرفضون الأموال غير الشرعية. هناك الكثير مما يمكن إنجازه بهذا الصدد. مع الأخذ في الاعتبار أن ما نراه يمثل على الأرجح فقط قمة الجبل الجليدي، يمكن تلخيص ما عرفناه من دراسة الحالة هذه على النحو التالي.

بقدر المتاح من المعلومات، لم يُبلغ أي من البنوك التي استقبلت أموال مبارك عن أي نشاطات مريبة لديهم إلى مكتب غسيل الأموال السويسري، رغم كمية الأموال

الكبيرة والشخصيات رفيعة المستوى التي تمتلكها. وفقًا للقانون السويسري، يفترض أن يكون هذا كافيًا للقيام بإجراءات عناية سليمة. عثرت السلطات السويسرية على مخالفات في أربع قضايا ضمن 20 قضية (نسبة 20%) بدأ التحقيق فيها بعد الربيع العربي في 2011. في واحدة من هذه القضايا، قضية بنك حسين سالم، كان يفترض أن تتسبب التحويلات المريبة للأموال والإدانات القضائية في ألمانيا أو الولايات المتحدة في إثارة الشكوك قبل أعوام. في قضية ثانية، لم يمتلك قسم الالتزام القدرة على إقناع البنك بوقف علاقاته مع سالم. ما هو مقدار التزام هذه البنوك بإجراءات العناية السليمة؟ هل تقوم البنوك بفحص الخلفية الاقتصادية لتحويلات عملائها طبقًا لما يقتضيه القانون؟ أم أنهم راهنوا بوضوح على حقيقة أن إثبات عدم قانونية هذه الأموال سيكون صعبًا جدًّا؟ إذا كانت هذه هي الحالة، فقد فازوا حقًّا بالرهان. بما أن المعلومات الخاصة بالإجراءات الإدارية ضد تلك البنوك غير متاحة، فلا يمكن الإجابة على أي من هذه الأسئلة.

وماذا قالت البنوك؟ بعد أسابيع قليلة من الربيع العربي، قال المتحدث باسم رابطة البنكيين السويسريين وأحد أهم أعضاء مجموعة ضغطهم، إنه: "لا يمكن أن يقبل أي بنك سويسري أموالًا من زعماء دول فاسدين عن سابق معرفة. ببساطة، المخاطرة بالسمعة ستكون أكبر مما نحتمل". قد يحمل هذا بعض الصواب، لكنه يحمل أيضًا بعض الإشكال: ماذا إذا لم يكن هناك "سابق معرفة"؟ هل يكفي هذا لإثبات أنهم قاموا بكل شيء على ما يرام؟ وماذا إذا لم يكن المشتبه به هو رئيس الدولة نفسه، ولكن أبناءه وحاشيته أو ـ كما في معظم الأحوال ـ وكلاءه ورجال الأعمال المقربين منه. هذا هو ما يحدث في الواقع. سيدّعي مندوبو البنوك بالطبع أن كل شيء تم وفقًا للقانون. وإذا كان هذا حقيقيًّا، هل القانون صارم بما يكفي؟ إلى أن ننتهي من الإجابة عن هذه الأسئلة، سيظل مذاق الربيع العربي مريرًا، وسنستمع إلى القصة ذاتها مرة تلو الأخرى.

9
ملاحق

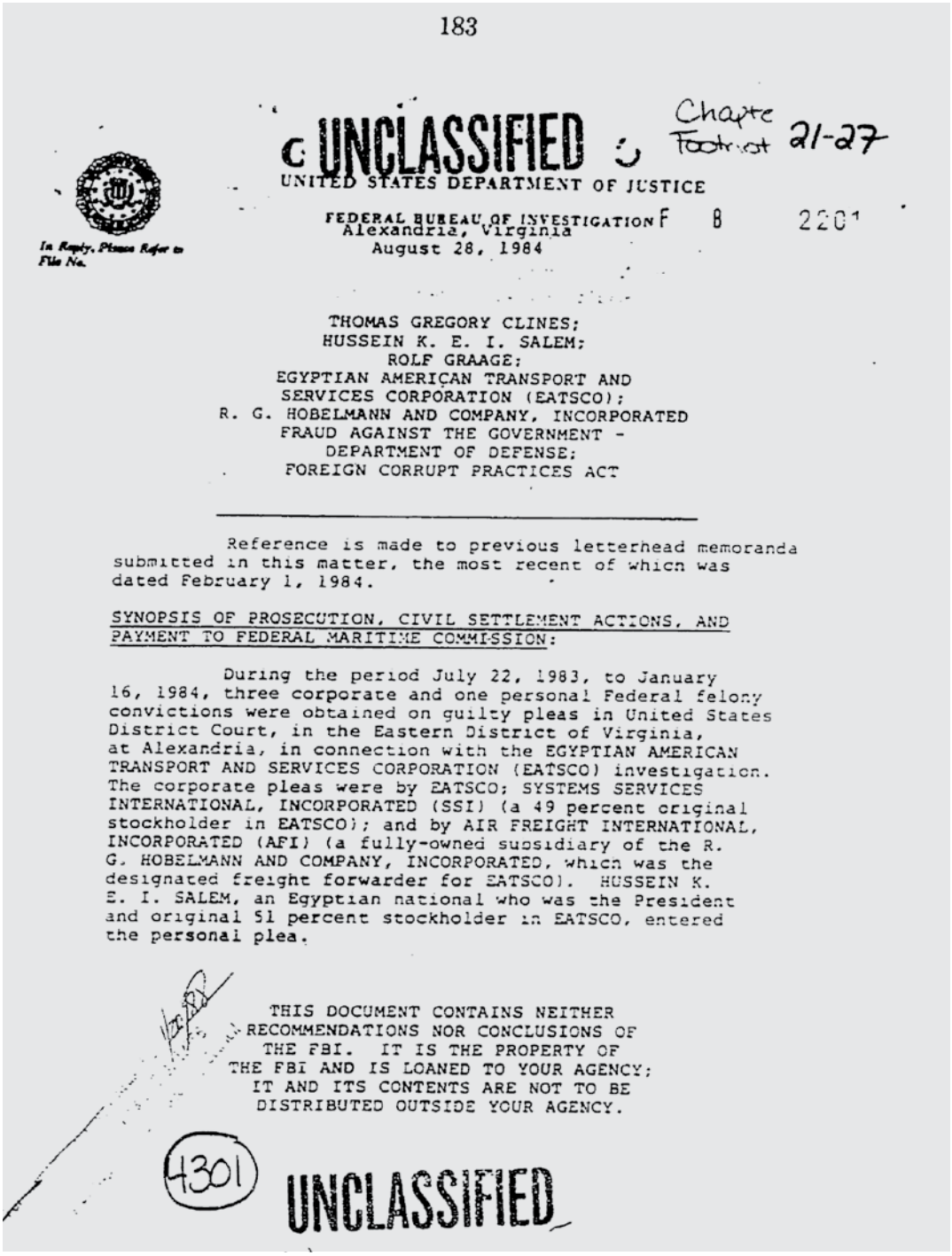

183

UNCLASSIFIED

Chapter 21-27
Footnote

UNITED STATES DEPARTMENT OF JUSTICE

FEDERAL BUREAU OF INVESTIGATION
Alexandria, Virginia
August 28, 1984

F B 2201

In Reply, Please Refer to File No.

THOMAS GREGORY CLINES;
HUSSEIN K. E. I. SALEM;
ROLF GRAAGE;
EGYPTIAN AMERICAN TRANSPORT AND
SERVICES CORPORATION (EATSCO);
R. G. HOBELMANN AND COMPANY, INCORPORATED
FRAUD AGAINST THE GOVERNMENT -
DEPARTMENT OF DEFENSE;
FOREIGN CORRUPT PRACTICES ACT

Reference is made to previous letterhead memoranda submitted in this matter, the most recent of which was dated February 1, 1984.

SYNOPSIS OF PROSECUTION, CIVIL SETTLEMENT ACTIONS, AND PAYMENT TO FEDERAL MARITIME COMMISSION:

During the period July 22, 1983, to January 16, 1984, three corporate and one personal Federal felony convictions were obtained on guilty pleas in United States District Court, in the Eastern District of Virginia, at Alexandria, in connection with the EGYPTIAN AMERICAN TRANSPORT AND SERVICES CORPORATION (EATSCO) investigation. The corporate pleas were by EATSCO; SYSTEMS SERVICES INTERNATIONAL, INCORPORATED (SSI) (a 49 percent original stockholder in EATSCO); and by AIR FREIGHT INTERNATIONAL, INCORPORATED (AFI) (a fully-owned subsidiary of the R. G. HOBELMANN AND COMPANY, INCORPORATED, which was the designated freight forwarder for EATSCO). HUSSEIN K. E. I. SALEM, an Egyptian national who was the President and original 51 percent stockholder in EATSCO, entered the personal plea.

THIS DOCUMENT CONTAINS NEITHER RECOMMENDATIONS NOR CONCLUSIONS OF THE FBI. IT IS THE PROPERTY OF THE FBI AND IS LOANED TO YOUR AGENCY; IT AND ITS CONTENTS ARE NOT TO BE DISTRIBUTED OUTSIDE YOUR AGENCY.

4301

UNCLASSIFIED

ملحق 1

أوراق المحكمة الأمريكية في قضية EASTCO

يمكنكم الاطلاع على الوثيقة كاملة عن طريق زيارة هذا الرابط: www.publiceye.ch/FailedRecovery

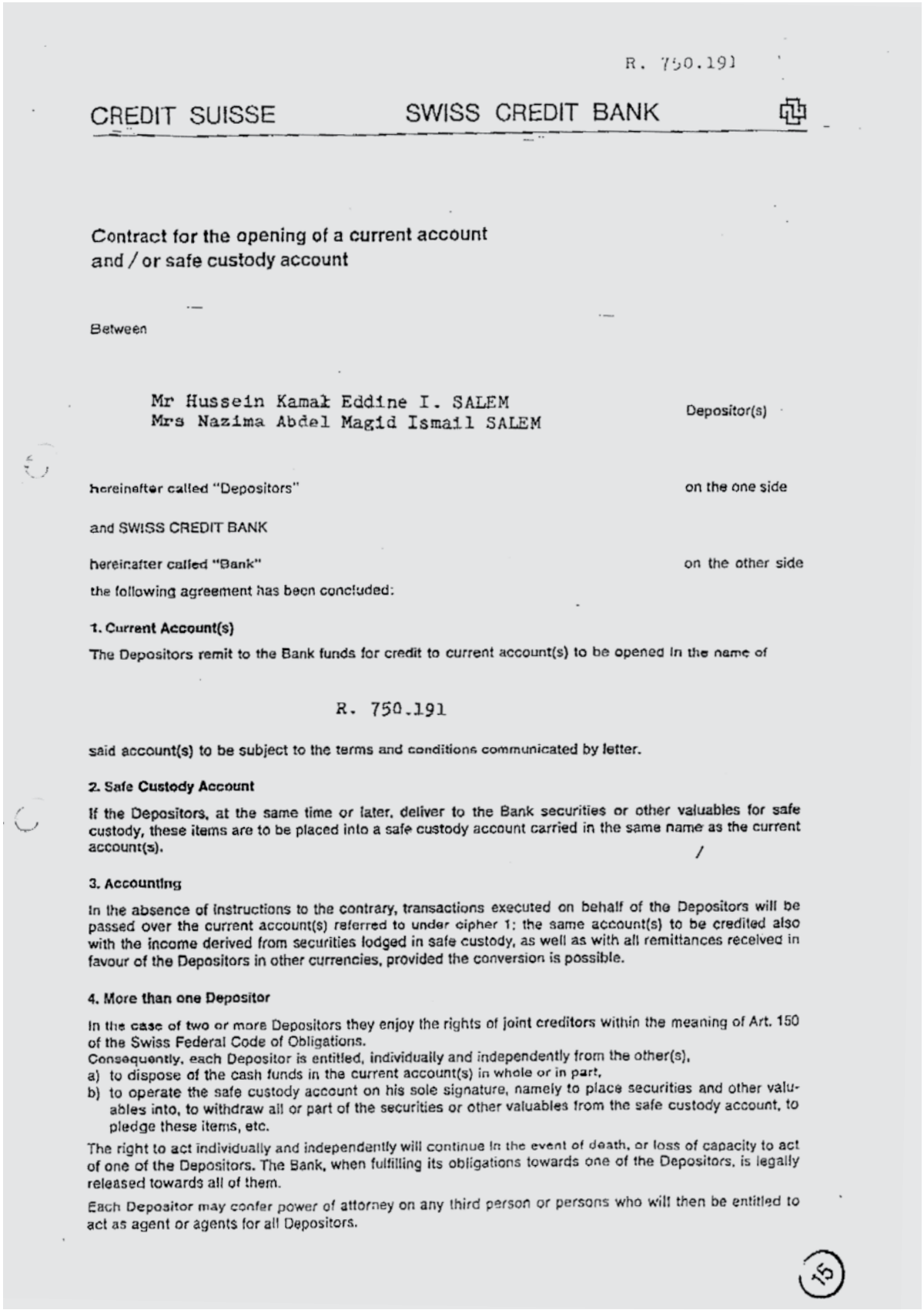

R. 750.191

CREDIT SUISSE SWISS CREDIT BANK

Contract for the opening of a current account and / or safe custody account

Between

Mr Hussein Kamal Eddine I. SALEM
Mrs Nazima Abdel Magid Ismail SALEM — Depositor(s)

hereinafter called "Depositors" — on the one side

and SWISS CREDIT BANK

hereinafter called "Bank" — on the other side

the following agreement has been concluded:

1. Current Account(s)

The Depositors remit to the Bank funds for credit to current account(s) to be opened in the name of

R. 750.191

said account(s) to be subject to the terms and conditions communicated by letter.

2. Safe Custody Account

If the Depositors, at the same time or later, deliver to the Bank securities or other valuables for safe custody, these items are to be placed into a safe custody account carried in the same name as the current account(s).

3. Accounting

In the absence of instructions to the contrary, transactions executed on behalf of the Depositors will be passed over the current account(s) referred to under cipher 1; the same account(s) to be credited also with the income derived from securities lodged in safe custody, as well as with all remittances received in favour of the Depositors in other currencies, provided the conversion is possible.

4. More than one Depositor

In the case of two or more Depositors they enjoy the rights of joint creditors within the meaning of Art. 150 of the Swiss Federal Code of Obligations.
Consequently, each Depositor is entitled, individually and independently from the other(s),

a) to dispose of the cash funds in the current account(s) in whole or in part,
b) to operate the safe custody account on his sole signature, namely to place securities and other valuables into, to withdraw all or part of the securities or other valuables from the safe custody account, to pledge these items, etc.

The right to act individually and independently will continue in the event of death, or loss of capacity to act of one of the Depositors. The Bank, when fulfilling its obligations towards one of the Depositors, is legally released towards all of them.

Each Depositor may confer power of attorney on any third person or persons who will then be entitled to act as agent or agents for all Depositors.

15

ملحق 2

أوراق بنكية سويسرية (وتشمل صورة واضحة لجواز سفر حسين سالم)

يمكنكم الاطلاع على الوثيقة كاملة عن طريق زيارة هذا الرابط: www.publiceye.ch/FailedRecovery

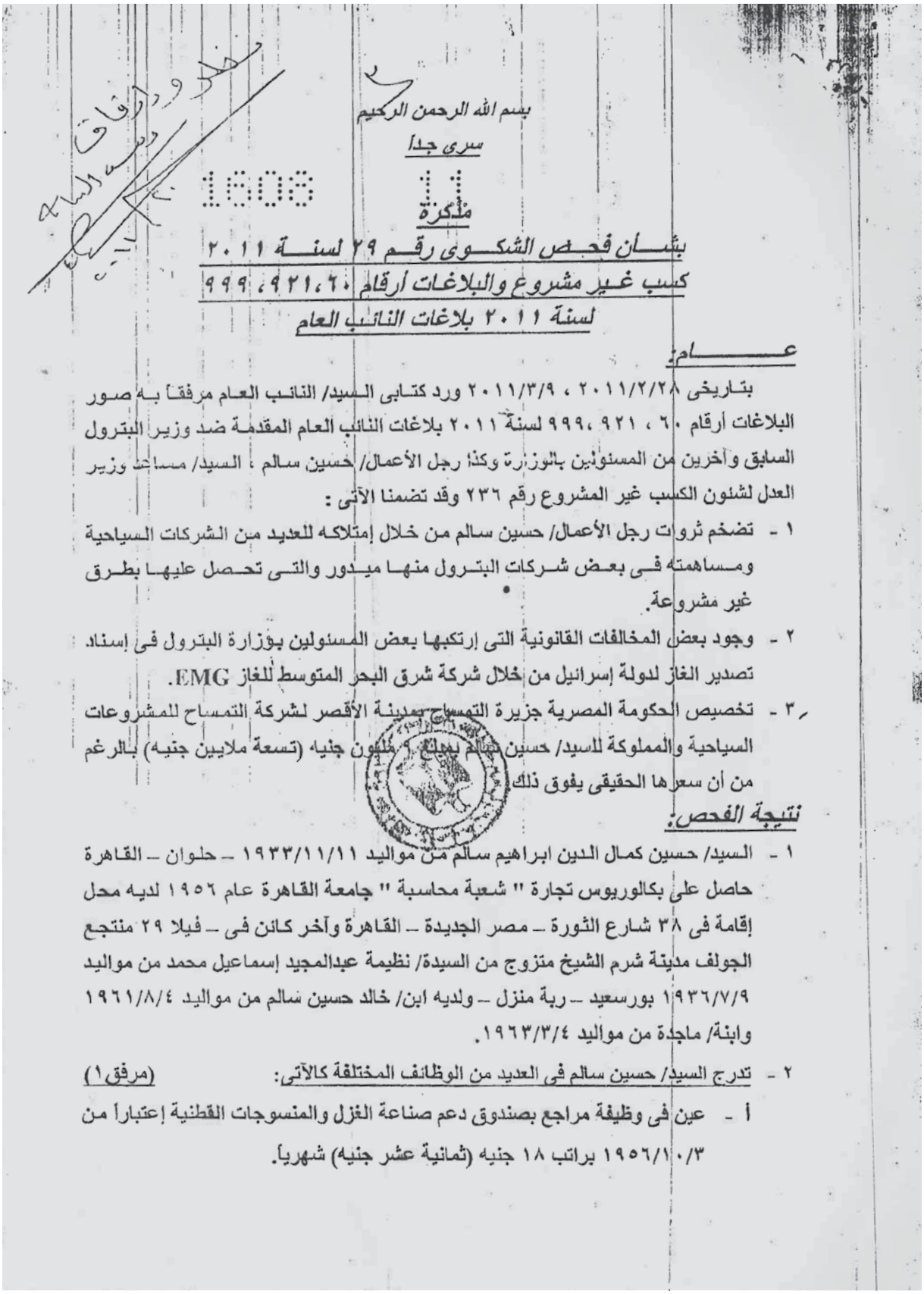

بسم الله الرحمن الرحيم

سرى جدا

103

مذكرة

بشأن فحص الشكوى رقم ٢٩ لسنة ٢٠١١
كسب غير مشروع والبلاغات أرقام ٦٠، ٩٢١، ٩٩٩
لسنة ٢٠١١ بلاغات النائب العام

عام:

بتاريخى ٢٠١١/٢/٢٨ ، ٢٠١١/٣/٩ ورد كتابى السيد/ النائب العام مرفقاً به صور البلاغات أرقام ٦٠ ، ٩٢١ ، ٩٩٩ لسنة ٢٠١١ بلاغات النائب العام المقدمة ضد وزير البترول السابق وآخرين من المسئولين بالوزارة وكذا رجل الأعمال/ حسين سالم ، السيد/ مساعد وزير العدل لشئون الكسب غير المشروع رقم ٢٣٦ وقد تضمنا الآتى :

١ - تضخم ثروات رجل الأعمال/ حسين سالم من خلال إمتلاكه للعديد من الشركات السياحية ومساهمته فى بعض شركات البترول منها ميدور والتى تحصل عليها بطرق غير مشروعة.

٢ - وجود بعض المخالفات القانونية التى إرتكبها بعض المسئولين بوزارة البترول فى إسناد تصدير الغاز لدولة إسرائيل من خلال شركة شرق البحر المتوسط للغاز EMG.

٣ - تخصيص الحكومة المصرية جزيرة التمساح بمدينة الأقصر لشركة التمساح للمشروعات السياحية والمملوكة للسيد/ حسين سالم بمبلغ ١ مليون جنيه (تسعة ملايين جنيه) بالرغم من أن سعرها الحقيقى يفوق ذلك.

نتيجة الفحص:

١ - السيد/ حسين كمال الدين ابراهيم سالم من مواليد ١٩٣٣/١١/١١ – حلوان – القاهرة حاصل على بكالوريوس تجارة " شعبة محاسبة " جامعة القاهرة عام ١٩٥٦ لديه محل إقامة فى ٣٨ شارع الثورة – مصر الجديدة – القاهرة وآخر كائن فى – فيلا ٢٩ منتجع الجولف مدينة شرم الشيخ متزوج من السيدة/ نظيمة عبدالمجيد إسماعيل محمد من مواليد ١٩٣٦/٧/٩ بورسعيد – ربة منزل – ولديه ابن/ خالد حسين سالم من مواليد ١٩٦١/٨/٤ وابنة/ ماجدة من مواليد ١٩٦٣/٣/٤.

٢ - تدرج السيد/ حسين سالم فى العديد من الوظائف المختلفة كالآتى: (مرفق ١)

أ - عين فى وظيفة مراجع بصندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات القطنية إعتباراً من ١٩٥٦/١٠/٣ براتب ١٨ جنيه (ثمانية عشر جنيه) شهرياً.

ملحق 3

وثائق مصرية بقائمة أصول حسين سالم

يمكنكم الاطلاع على الوثيقة كاملة عن طريق زيارة هذا الرابط: www.publiceye.ch/FailedRecovery

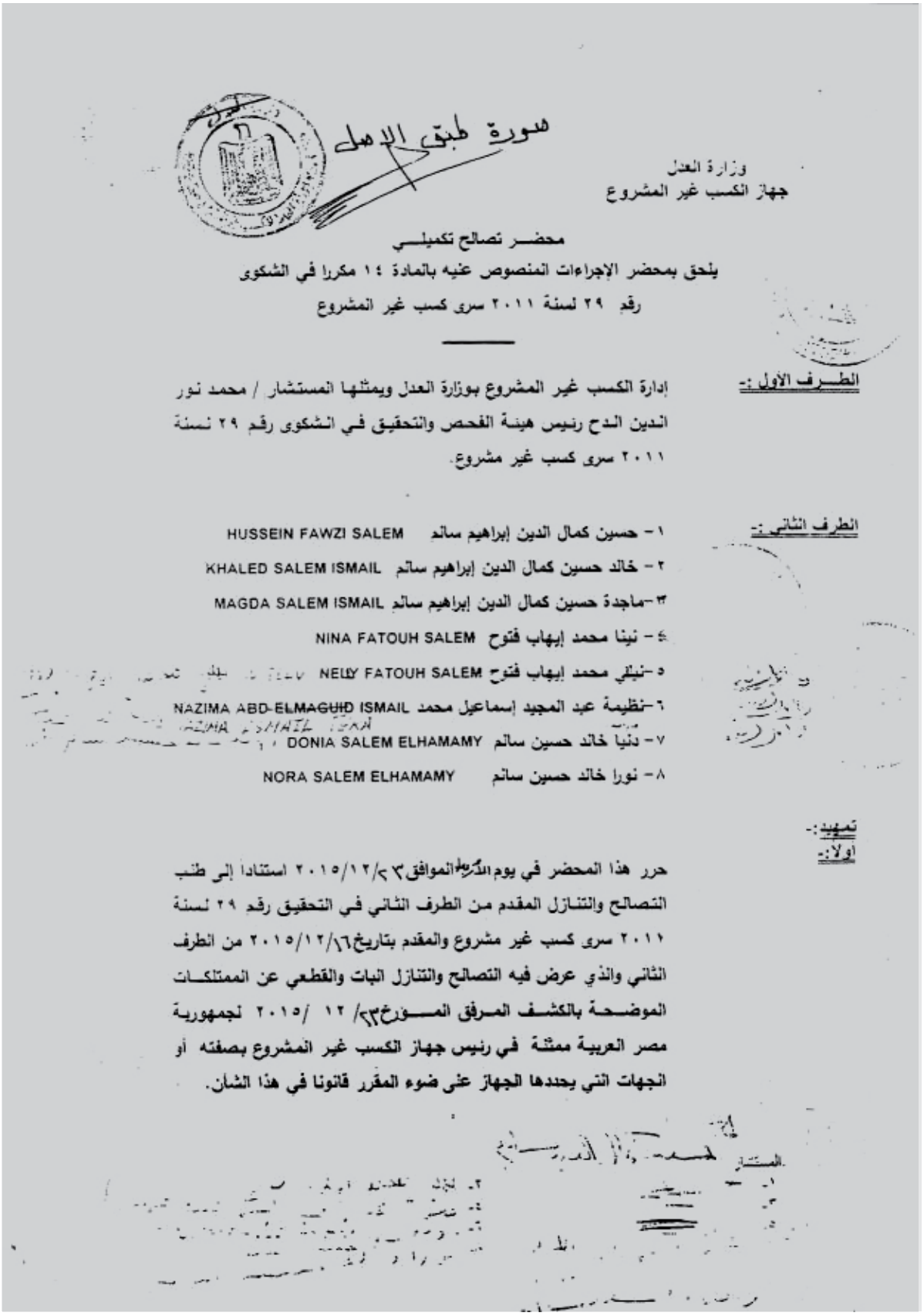

صورة طبق الأصل

وزارة العدل
جهاز الكسب غير المشروع

محضـــر تصالح تكميلـــي
يلحق بمحضر الإجراءات المنصوص عليه بالمادة ١٤ مكررا في الشكوى
رقم ٢٩ لسنة ٢٠١١ سرى كسب غير المشروع

الطـــرف الأول :-
إدارة الكسب غير المشروع بوزارة العدل ويمثلها المستشار / محمد نور الدين الدح رئيس هيئة الفحص والتحقيق في الشكوى رقم ٢٩ لسنة ٢٠١١ سرى كسب غير مشروع.

الطرف الثاني :-
١ – حسين كمال الدين إبراهيم سالم HUSSEIN FAWZI SALEM
٢ – خالد حسين كمال الدين إبراهيم سالم KHALED SALEM ISMAIL
٣ –ماجدة حسين كمال الدين إبراهيم سالم MAGDA SALEM ISMAIL
٤ – نينا محمد إيهاب فتوح NINA FATOUH SALEM
٥ –نيلي محمد إيهاب فتوح NELLY FATOUH SALEM
٦ –نظيمة عبد المجيد إسماعيل محمد NAZIMA ABD-ELMAGUID ISMAIL
٧ – دنيا خالد حسين سالم DONIA SALEM ELHAMAMY
٨ – نورا خالد حسين سالم NORA SALEM ELHAMAMY

تمهيد :-
أولا :-
حرر هذا المحضر في يوم الثلاثاء الموافق ٢٣/١٢/٢٠١٥ استنادا إلى طلب التصالح والتنازل المقدم من الطرف الثاني في التحقيق رقم ٢٩ لسنة ٢٠١١ سرى كسب غير مشروع والمقدم بتاريخ ١٦/١٢/٢٠١٥ من الطرف الثاني والذي عرض فيه التصالح والتنازل البات والقطعي عن الممتلكات الموضحة بالكشف المرفق المؤرخ ٢٣/ ١٢ /٢٠١٥ لجمهورية مصر العربية ممثلة في رئيس جهاز الكسب غير المشروع بصفته أو الجهات التي يحددها الجهاز على ضوء المقرر قانونا في هذا الشأن.

ملحق 4

وثائق اتفاق المصالحة

يمكنكم الاطلاع على الوثيقة كاملة عن طريق زيارة هذا الرابط: www.publiceye.ch/FailedRecovery

10
التعليقات الختامية

1 « Ordonnance instituant des mesures à l›encontre de certaines personnes originaires de la République arabe d›Egypte », للاطلاع فقط [مكتب التسجيل القانوني الرسمي]، 2.2.2011. دخل القرار حيز التنفيذ في فبراير 2011.

2 « William Hague offers lawyer to Egypt in Mubarak asset row », BBC news, 11.09.2012.

3 "كيف نستفيد من أموالنا المنهوبة؟ الممارسات المُثلى لإدارة الأصول المُستَرَدة»، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، سبتمبر 2014. متاح: https://www.eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/asset_recovery_a_0.pdf

4-DFF, « Produit de la corruption: dispositif suisse particulièrement rigoureux », 19.11.2003.

5 "Foreign leaders favour Switzerland", فاينانشيال تايمز, 25.01.2011.

6 بيان رسمي من السفارة السويسرية بالقاهرة صادر في بداية سبتمبر 2016.

7 « Avoirs de potentats: mobiliser nos énergies pour faire reculer la corruption dans le monde », Le Temps, 30.06.2016.

8 كما هو موضح بعنوان منشور صادر عن السلطات السويسرية في 2016

9 « Ordonnance instituant des mesures à l›encontre de certaines personnes originaires de la République arabe d›Egypte », للاطلاع فقط, 2.2.2011. دخل القرار حيز التنفيذ في 11 فبراير 2011. تم تعديل القائمة في عدة مناسبات لاحقة. انظر في الأسفل.

10 الاقتباس من : « Potentats arabes : 830 millions de francs gelés », Le Temps, 3.5.2011.تم تأكيد هذا القدر بعد عدة أيام في بيان صحفي أصدرته السلطات الفيدرالية خلال الزيارة الأولى للخبراء الشرعيين السويسريين إلى القاهرة: بيان صحفي من وزارة الخارجية السويسرية 11.05.2011 « délégation suisse d'experts au Caire ».

11 « The wealthy leave Egypt taking money with them », Economic Voice, 31.1.2011.

12 أعيدت تسمية المؤسسة بعد سقوط مبارك بوقت قصير « End Human trafficking now »، ثم أنهت أعمالها في 2014. لم تتوفر معلومات بخصوص عملية التصفية هذه. كما أنهت المؤسسة الثانية أعمالها في 30 مايو 2013. بحسب الوثائق التي اطلعنا عليها، تم تحويل الأموال بواسطة المصفين إلى مؤسسة أخرى، وهي مركز جنيف للتحكم الديمقراطي في القوات المسلحة، والتي لم تمتلك أي علاقات بالنظام المصري السابق.

13 « Diener der Despotin », Handelszeitung, 13.3.2011.

14 « Egyptian bank EFG Hermes says Mubarak state minor », Reuters, 13.2.2011.

15 « Hosni Mubarak used last 18 days in power to secure his fortune », The Telegraph, 12.2.2011.

16 « Hosni Mubarak sons have £215 million in Swiss banks », The Telegraph, 17.10.2011.

17 « The pharaoh's lawyer », Foreign Policy, 2.11.2011.

18 تكشف الوثائق المصرية التي نُشرت على الموقع الإلكتروني للصحيفة السويسرية Le Matin Dimanche, القصة. انظر: « Les 300 millions des frères Moubarak sont au Credit Suisse », Le Matin Dimanche, 30.12.2012

19 https://projects.icij.org/swiss-leaks/people/r-m-rachid

20 « Hussein Salem, l'énigmatique homme d'affaires dans l'ombre de M .Moubarak », Le Monde, 19.2.2011. « Le double de Moubarak a fait fortune à Genève », TSR info.ch, 17.2.2011.

22 Enrico Monfrini, « The Abacha case », in : Pieth, Mark, (éd), Recovering stolen assets, Bern, Lang, 2008, p. 55.

23 كارم يحيى، «قصة رجل أعمال من رأسمالية المحاسيب»، صحيفة الأهرام 2011

24 This belief was namely shared by CIA agents, as reported by the Washington Post: « Carrier Pleads Guilty in Arms Deal", Washington Post, 2.9.1983. See also: J. Trento, Prelude to Terror: the Rogue CIA, The Legacy of America›s Private Intelligence Network the Compromising of American Intelligence, Carroll and Graf, 2005.

25 « Hosni Mubarak sons 'have £215 million in Swiss banks », The Telegraph, 17.10.2011. See also : le Temps, 18.10.2011. « Hussein Salem, l'énigmatique homme d'affaires dans l'ombre de M. Moubarak », Le Monde, 19.2.2011. « Le double de Moubarak a fait fortune à Genève », TSR info.ch, 17.2.2011. See also : « Egypt›s pursuit of Mubarak›s cronies falters », The National, 7.5.2013

26 كارم يحيى، «قصة رجل أعمال من رأسمالية المحاسيب»، صحيفة الأهرام 2011

27 محمود الواقع، «المصري اليوم تكشف أسرار ميدور: الحكومة تفضّل القطاع الخاص على

نفسها.. أحيانًا»، صحيفة المصري اليوم.

28 المرجع السابق

29 البنك الأهلي المصري. (الموقع الرسمي). http:// www.nbe.com.eg/en/Default.aspx?CID=1

30 محمود الواقع، «المصري اليوم تكشف أسرار ميدور: الحكومة تفضّل القطاع الخاص على نفسها.. أحيانًا»، صحيفة المصري اليوم.

31 أوراق قضية رقم 1061 لسنة 2011، محكمة جنايات القاهرة. لا تتوافر أوراق المحكمة للعامة على الإنترنت، ولا يمكن الحصول على نسخ سوى عن طريق المحكمة في صورة مطبوعة عبر طلب خاص، ولهذا لم يكن ممكنًا لنا توفير رابط لمصدر موجود على الإنترنت. لكننا مع هذا قمنا برفع الأجزاء المرتبطة كي يتمكن القارئ من زيارة على الرابط التالي https://eipr.org/file/5700/

32 المرجع السابق

33 المرجع السابق

34 http://www.indexmundi.com/commodities/?commodity=russian-natural-gas&months=240

35 أوراق قضية رقم 1061 لسنة 2011، محكمة جنايات القاهرة.

36 المرجع السابق. انظر أيضًا: « Egypt›s pursuit of Mubarak›s cronies falters », The National, 7.5.2013.

37 التقرير الرسمي لهيئة الكسب غير المشروع في قضية محكمة جنايات القاهرة ضد الرئيس الأسبق حسني مبارك ومساعديه والمعروفة باسم «قضية القرن». تاريخ غير معروف. يمكنكم تحميل التقرير عبر زيارة هذا الرابط: https://eipr.org/file/5701/

38 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، «حكم قضية الغاز في محاكمة القرن: لا زال الإفلات من العقوبة مستمرا في قضايا الفساد». يمكنكم الإطلاع هنا: http://tinyurl.com/l8h6sn8

39 Meinrad Heck, “Im Schatten der Korruption”, Mai 2011, actualised in Aug. 2013. متوافر هنا.

40 Meinrad Heck, “Im Schatten der Korruption”, Mai 2011, actualised in Aug. 2013. متوافر هنا.

41 Meinrad Heck, Der Flowtex-Skandal. Frankfurt, Fischer, 2006, p. 181. On Salem, see pp. 177-185.

42 See: « Les 300 millions des frères Moubarak sont au Credit Suisse », Le Matin Dimanche, 30.12.2012.

43 Bradley Hope, “Hussein Salem and Family assets”, The National, 24.10.2012.

44 طبقًا لمدخلات سجل الأعمال السويسري الرسمي، سُجل سالم أيضًا كمدير للشركة الثانية.

45 OCCRP, The hunt for Egypt’s money, 6.2.2012.

46 «التقرير حول الشكوى رقم 29 لسنة 2011 - الكسب غير المشروع» المقدم إلى سلطات النيابة رقم 60 و 921 و999 بواسطة جهاز الكسب غير المشروع، في 28 مارس 2011.

47 “The Spanish Police Arrest a Mubarak Associate”, New-York Times, 16.06.2011.

48 “Cairo Criminal Court acquits Hussein Salem”, Daily news Egypt, 18.05.2017.

49 قرار محكمة الجنايات السويسرية في Tribunal pénal fédéral, » ،21.02.2013 décision du 21 février 2013 » BB.2012-138-139.لمزيد من التحليل التفصيلي حول هذه المحاولات، انظر فصل 5 في الأسفل.

50 « Ordonnance de blocage instituant des mesures à l’encontre de certaines personnes originaires de la République arabe d’Egypte », RO, 6.9.2012.

51 « Sur la piste des millions de Moubarak », Le Matin Dimanche, 12.8.2012.

52 طبقًا لتصريحات السفيرة المصرية للأمم المتحدة في جنيف وفاء باسين، المنشورة في « L’Egypte loue le travail de la Suisse », La Liberté, 7.11.2012

53 « Les 300 millions des frères Moubarak sont au Credit Suisse », Le Matin Dimanche, 30.12.2012.

54 بيان صحفي لـ DFAE, صدر في 11.05.2011 « délégation suisse d’experts au Caire ».

55 طبقًا للتقارير الصحفية المنشورة لاحقًا، أُرسل أول خطاب للإنابة القضائية إلى مصر في أغسطس 2011، الثاني في ديسمبر من العام نفسه. انظر: « Les fonds Moubarak toujours bloqués en Suisse », Le Matin, 9.2.2012.

56 بيان صحفي لـ OAG, صدر في 16.01.16, « Visite du Procureur général de la Confédération au Caire ».

57 مصدر المعلومة حول هذا القرار يعود إلى قرار قضائي لاحق: قرار محكمة الجنايات السويسرية BB.2015.68 المؤرخ 7 يوليو 2016..

58 في المعتاد، تحتاج السلطات القضائية إلى تعقب أصل كل قرش تريد مصادرته وإثبات عدم قانونية مصدره. الاستثناء الأساسي وفقًا للقانون السويسري يحدث عندما تنتمي الأموال إلى منظمة إجرامية. في هذه الحالة يمكن مصادرة الأموال إلا إذا أثبت مالكوها أن مصدرها قانوني (عبء الإثبات على المتهم). في الحقيقة، لم يتم إقرار هذا الشرط من أجل عمليات استرداد الأموال في قضايا الفساد الكبرى، ولكن كوسيلة لمصادرة الأصول التي تنتمي إلى منظمات إجرامية كالمافيا على سبيل المثال. ولكن المحكمة العليا السويسرية استندت إلى هذا الشرط لإصدار حكم في فبراير 2005 بمصادرة أموال آباشا في سويسرا. وعلى قدر ما نعرف، لم يتكرر هذا التفسير «الإبداعي» في أي حكم آخر في قضية استرداد أموال في المعتاد، تحتاج السلطات القضائية إلى تعقب أصل كل قرش تريد مصادرته وإثبات عدم قانونية مصدره. الاستثناء الأساسي وفقًا للقانون السويسري يحدث عندما تنتمي الأموال إلى منظمة إجرامية. في هذه الحالة يمكن مصادرة الأموال إلا إذا أثبت مالكوها أن مصدرها قانوني (عبء الإثبات على المتهم). في الحقيقة، لم يتم إقرار هذا الشرط من أجل عمليات استرداد الأموال في قضايا الفساد الكبرى، ولكن كوسيلة لمصادرة الأصول التي تنتمي إلى منظمات إجرامية كالمافيا على سبيل المثال. ولكن المحكمة العليا السويسرية استندت إلى هذا الشرط لإصدار حكم في فبراير 2005 بمصادرة أموال آباشا في سويسرا. وعلى قدر ما نعرف، لم يتكرر هذا التفسير «الإبداعي» في أي حكم آخر في قضية استرداد أموال منذ حينها. للمزيد حول هذه القضية، انظر: Enrico Monfrini “The Abacha case” in Mark Pieth (ed), Recovering stolen assets, Bern, P. Lang, 2008.

59 نُشرت تقارير علنية حول هذه الزيارات. انظر على سبيل المثال البيان الصحفي الذي أصدره OAG في 17.12.2013, 16.01.2016, 17.12.2016, متوفر هنا.

60 « Sur la piste des millions de Moubarak », Le Matin Dimanche, 12.8.2012.

61 حكم محكمة جنايات في 30.04.2012, « Tribunal pénal fédéral, décision du 30 avril 2012 », BB.2011.107-108. يمكن الولوج إلى كافة أحكام المحاكم السويسرية الواردة في هذه الورقة على الإنترنت عبر هذا الموقع. يمكن العثور عليهم بسهولة عبر إدخال رقم القضية (في هذا المثال BB.2011.107-108). توافر هذه الأحكام بالفرنسية والألمانية، كما أنها مجهّلة. ولهذا يصعب تحديد الأشخاص التي تتعلق بهم على وجه الدقة. مع هذا، يتضح من السياق أن هذا الحكم يخص حسين سالم، وحاشيته - حتى إذا لم يكن ممكنًا تحديد من هم تحديدًا هؤلاء «الحاشية».

62 حكم محكمة جنايات سويسرية في 12.12.12, « Tribunal pénal fédéral, décision du 12 décembre 2012 », RR.2012.122 ss.

63- L'Egypte veut une loi Moubarak", Le Courrier/La Liberté, 31.01.2013.

64 على سبيل المثال، انظر أحكام محاكم الجنايات السويسرية: BB.107-108 and 110 في 28.10.2011, BB.2011.91-93 في 19.12.2011, BB.2011.127 في 20.02.2012, or BB.2012.138-139 في 21.02.2013.

65 حكم محكمة جنايات سويسرية في 7.7.2016, « Tribunal pénal fédéral, décision du 7 juillet 2016 », BB.2015.68.

66 « Il est urgent que la Suisse mette en place un cadre juridique pour aider les pays à retrouver les fortunes spoliées par leurs dictateurs. […] La Suisse a accepté notre proposition. » quoted in "L'Egypte veut une loi Moubarak", Le Courrier/La Liberté, 31.01.2013.

67 "Printemps arabe: Le Procureur général de la Confédération rencontre les autorités égyptiennes au Caire » بيان صحفي نشر في 16 ديسمبر 2016.

68 "Hussein Salem offers half of his properties for dropped charges", Egypt Independent, 20. January 2013.

69 حكم محكمة جنايات سويسرية في 21.02.2013, « Tribunal pénal fédéral, décision du 21 février 2013 » BB.2012-138-139.

70 فيما يخص التاريخ، اعتمدنا على تقرير منشور في 22 أغسطس 2017 في صحيفة Egypt Independent: "Mubarak business tycoon acquitted of money laundering charges".

71 حكم محكمة جنايات سويسرية في 18.08.2016, « Tribunal pénal fédéral, décision du 18 août 2016 » BB.2015.73-75.

72 حكم محكمة جنايات سويسرية في 7.7.2016, « Tribunal pénal fédéral, décision du 7 juillet 2016 », BB.2015.68.

73 « Egypt requests unfreezing of HS's assets abroad », Ahramonline, 23.08.2016.

74 « Ordonnance de blocage instituant des mesures à l'encontre de certaines personnes originaires de la République arabe d'Egypte », RO, 11.02.2017.

75 « Ordonnance de blocage instituant des mesures à l'encontre de certaines personnes originaires de la République arabe d'Egypte », RO, 1.12.2016.

76 رسالة إلكترونية من فالانتين زيلوفيجر إلى أسامة دياب, 4.2.2013.

77 أجري هذا الاستطلاع استنادًا إلى المعلومات التي كانت متاحة في وسائل الإعلام المصرية حول هذه الإجراءات المتنوعة. قُدمت نتائج هذا الاستطلاع مسبقًا في نسخة سابقة من هذه الورقة. انظر: أسامة دياب، «لا فساد ارتُكب، ولا عدالة تحققت»، Perspectives، العدد 8، يونيو 2015. تم تحديث هذا الاستطلاع لأغراض هذه الورقة البحثية.

78 Osterhaus, A. (2010). Timed out: statutes of limitations and prosecuting corruption in EU countries. Available: http://transparency.ie/sites/default/files/Statutes%20of%20Limitation_web.pdf

79 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، «حكم قضية الغاز في محاكمة القرن: لا زال الإفلات من العقوبة مستمرا في قضايا الفساد». يمكنكم الاطلاع هنا: http://tinyurl.com/l8h6sn8

80 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، «حكم قضية الغاز في محاكمة القرن: لا زال الإفلات من العقوبة مستمرا في قضايا الفساد». يمكنكم الاطلاع هنا: http://tinyurl.com/l8h6sn8

81 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، القضاء الإداري يلزم الحكومة بالإفصاح عن التسويات التي تُجرى على عقود الدولة المتعلقة بالمال العام. متوافر هنا: http://tinyurl.com/kyg4bhq

82 تاريخ رسالتنا الإلكترونية إلى وزارة العدل المصرية كان في 6 يونيو 2017. كما أُرسل الطلب ورقيًا عبر البريد. قمنا بإرسالها بعدها مرتين، في يوليو وأغسطس 2017 دون نتيجة.

83 "Mubarak business tycoon acquitted of money laundering charges", Egypt Independent, 22. August 2017. See also: « Cairo Criminal Court acquits Hussein Salem », Daily news Egypt, 18.05.2017.

84 Trew, B. & Diab, O. (2014). The Crooks Return to Cairo. Available: http://foreignpolicy.com/2014/02/07/the-crooks- return-to-cairo/. Last accessed 18th Apr 2017.

85 Mohie, M. (2016). Hussein Salem's wealth: What's hidden is more important. Available: http://www.madamasr.com/en/2016/10/19/feature/politics/hussein-salems-wealth-whats-hidden-is-more-important/

86 DFF, « Produit de la corruption: dispositif suisse particulièrement rigoureux », 19.11.2003.

87 انظر بيان FINMA الصحفي في 9 نوفمبر 2011 (متوافر هنا).

88 Jean-Pierre Brun, Larissa Grey et al, Asset recovery handbook : a guide for practitioners, Washington, World Bank et al (ed), 2011.

89 عبء الإثبات على المتهم هو شرط قانوني يتغير فيه عبء الإثبات من النيابة إلى المتهم. انظر صندوق 2 وفصل 4 وهامش 59.

90 Mark Pieth, « Der Einfluss des internationalen Rechts auf das Schweizer Strafrecht », Zeitschrift für Schweizerisches Recht, Band. 131 II, Heft 2, 2012, S. 284. Ursula Cassani, « Les avoirs mal acquis avant et après la chute du « potentat », Schweizerische Zeitschrift für internationales und europäisches Recht, 4, 2010, pp. 478 sq., Marnie Dannacher, Diktatorengelder in der Schweiz. Einziehung und Herausgabe von unrechtmässig erworbenen Vermögenswerten politisch exponierter Personen, Basel, 2012, p. 176 sq.

91 Judgment Phillips vs. the United Kingdom of 5 July 2001 (application n°41087/98), para 35 and 40.

92 Enrico Monfrini "The Abacha case" in Mark Pieth (ed), Recovering stolen assets, Bern, P. Lang, 2008, p. 60.

93 إجابة المجلس الفيدرالي على سؤال عضو البرلمان فليكس جتزفيلر في 14.6.2007 متوافر هنا: https://www.parlament.ch/en/ratsbetrieb/suche-curia-vista/geschaeft?AffairId=20073336

94 Loi sur la restitution des avoirs illicites (LRAI) [Federal act on the restitution of stolen assets] adopted 2010.

95 Loi sur le blocage, la saisie et la restitution de valeurs patrimoniales illicites (LBRV), [Federal act on the freezing and restitution of illicitly acquired assets of foreign politically exposed persons] adopted 2015.

نتيجة لتأثيرات الربيع العربي في 2011، جمدت سويسرا 700 مليون فرنك سويسري يمتلكها الرئيس الأسبق حسني مبارك وحاشيته. تسببت الخطوة في ارتفاع آمال الشعب المصري في سرعة مصادرة هذه الأموال وإعادتها إلى البلاد. لكن، وبعد ستة أعوام، لم تسفر عملية استرداد الأموال رفيعة المستوى عن أي نتيجة تذكر. وفي 2016، رفعت السلطات السويسرية الحظر عن جزء من الأموال المصرية المجمدة. وفي ضوء المعلومات الجديدة، يعيد هذا التقرير بناء قصةِ عمليةِ استرداد الأموال بين مصر وسويسرا بعد إسقاط مبارك. يقدم التقرير دراسة حالة تنظر في الصعوبات التي تواجه عملية استرداد الأموال والدروس التي يمكن تعلمها.

منظمة **Public Eye** (إعلان برن سابقًا) هي منظمة سويسرية مستقلة غير هادفة إلى الربح، يبلغ عدد أعضائها حوالي 25000 عضو. أطلقت المنظمة حملات عدة لصالح علاقات أكثر إنصافًا بين سويسرا والدول المحرومة لما يقرب من خمسين عامًا. وتأتي ضمن أولوياتها قضايا حماية حقوق الإنسان دوليًّا، والسلوك المسؤول اجتماعيًّا وبيئيًّا لشركات الأعمال، ودعم علاقات اقتصادية عادلة. www.publiceye.ch

Avenue Charles-Dickens 4 | CH-1006 Lausanne
Phone +41 (0)21 620 03 03 | Fax +41 (0)21 620 03 00 | contact@publiceye.ch

Dienerstrasse 12 | Postfach | CH-8021 Zurich
Phone +41 442 777 999 | Fax +41 442 777 991 | kontakt@publiceye.ch

www.publiceye.ch | @PublicEyeSuisse | @PublicEyeSuisse | @publiceye.ch

تعمل **المبادرة المصرية للحقوق الشخصية** منذ تأسيسها في عام 2002 على تعزيز وحماية الحقوق والحريات الأساسية في مصر، وذلك من خلال أنشطة البحث والدعوة ودعم التقاضي في مجالات الحريات المدنية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والعدالة الجنائية.

14 شارع السراي الكبرى | جاردن سيتي | 11519 | القاهرة | تليفون: 60197 279 أو 60158 279 (202)+ | eipr@eipr.org
الموقع العربي: eipr.org | الموقع الانجليزي: eipr.org/en | @EIPR | @eipr.org